مشكلة اليهود أنهم أرادوا أن يكون لهم أرض وان يمتلكوا تاريخاً ، فسرقوا الأرض وزيفوا التاريخ ،عبر رواية توراتية متخيلة كتبت في فترة السبي البابلي ، وإذا كانت الصهيونية وجدت كما يذهب الباحثون لمنع ذوبان اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها ، فأنها وقعت في ما حاولت إنقاذ اليهود منه أى حالة الذوبان ، لكنه ليس ذوبان في مجتمعات بل ذوبان في مشاريع إمبريالية

وحقيقة الحال أن الحركة الصهيونية لم تقم من اجل منع الذوبان كما يذهب الباحثون ، فابتداء من بعد السبي البابلي فأن اعتي المجتمعات وأيضا أكثرها تسامحا ، لم تستطع طول التاريخ اليهودي بعد كتابة التوراة أن تذيب اليهود فيها، لسبب بسيط أن اليهود آمنوا تماما بأنهم شعب الله المختار فكيف يمكنهم الذوبان في شعوب ليست مختارة ؟

إن هذا الإيمان العنصري الذي تغلغل فيهم وتمكن تماما منهم ،هو الذي جعل الصهيونية تذوب في مشاريع إمبريالية ،وتفسير ذلك أن المشروع الإمبريالي هو مشروع استغلال

عنصري ، لا ينهض على قيم الحق والعدل والتسامح ، وهو ما يتفق مع الإيمان المتغلغل فى أعماقهم وفوق ذلك أعطاهم المشروع الإمبريالي ما أرادوا : أرضا ليست لهم وساعدهم في ترويج تاريخ مزيف ، وإذا أردنا الدقة أكثر فأنه في الحقيقة وضعهم في ثكنة عسكرية تابعه له .

وبعد الحرب العالمية الثانية بسنوات وتحديدا فور انتهاء العدوان الثلاثي على قناة السويس ، استيقظت الدول ألاستعمارية القديمة ونظرت حولها ، فوجدت مستعمراتها سرقت ومواردها نهبت وخيرة عقولها ضاعت ، وتلفتت باحثة حولها عن السارق ، فوجدت الإمبراطور الأمريكي واقفا أمامها ، فتوقف لسانها في حلقها ، وكان الصمت له سببا قبلها بعشرين قرنا من الزمان وقف متهمان أمام الإمبراطور الروماني ، أحدهم لص وقاطع طريق وأسمه باراباس والثاني هو المسيح عليه السلام وقد أراد الإمبراطور إعطاء فرصة لليهود حول ما ظنه مشاكل داخلية ، فأعلن انه سيعفو عن واحد من الاثنين وفى ظنه إنهم سيختاروا المسيح لكنهم صاحوا ليس هذا الرجل بل باراباس فأطلقوا سراح قاطع الطريق وخرج باراباس سليما معافى ، واستمر ينهب ويقطع الطريق لكن هذه المرة باسم القانون ، وجاء أولاده في أوربا وأحفاده في أمريكا ، ينهبون ويقطعون الطرق بمرسوم إمبراطوري ، ثم منحوا أكاليل الغار ، في الهند ومصر والجزائر وليبيا والشام والجزيرة العربية ، حتى إبداعات العرب واكتشافاتهم الجغرافية لم تسلم من النهب .

فهل يمكن للدول الاستعمارية القديمة أن تتهم الإمبراطور الأمريكي علنا بسرقة ما سرقته هي من قبل ؟ ولو فعلت فستعترف في الوقت نفسه بأنها ليست دولا مسيحية ، لأن المسيح عليه السلام نهى عن السرقة والقتل وتخزين المال ومع ذلك فقد ظلت تلك الدول تشيد الكنائس وتنهب العالم وتتعاون مع اليهود وآل ارث أوربا الاستعمارية إلى أمريكا وكانت أمريكا مستعدة تماما لاستغلال هذا الإرث فى أفضل صورة .

مشاريع الاستيطان فى سيناء فى القرن التاسع عشر

بدأ الالتفات الصهيونى إلى أهمية موقع سيناء مبكراً نظراً لطبيعة الموقع الجغرافى والاستراتيجى لها، فضلا عن البُعد التاريخى لسيناء فى الفكر التوراتى الصهيونى إذ تحدثنا بعض الروايات التاريخية عن بدايات الاهتمام اليهودى بسيناء فى أعقاب الفتح العثمانى لمصر عام ١٥١٧، حيث ترى أن سيناء أصبحت مطمعا لمشاريع استيطان مبكر منذ عهد السلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانونى فى القرن السادس عشر وترفض الدولة العثمانية مشاريع الاستيطان لخطورتها على أوضاع سيناء، نظرا لأهمية سيناء آنذاك كمحطة ربط للولايات العثمانية فى شمال أفريقيا فى قلب الدولة العثمانية، فضلاً عن كونها طريق مرور قوافل الحج من بلاد المغرب العربى إلى مصر ومروره عبر سيناء إلى الحجاز ويضاف إلى ذلك ما ذكرته بعض المراجع التاريخية عن خلافات

حادة نشأت بين المستوطنين اليهود الأوائل فى سيناء ورهبان دير سهل الراحة (سانت كاترين)،مما دفع الدولة العثمانية إلى التدخل بمنع توطين هؤلاء اليهود فى بقاع سيناء لكن الأطماع الصهيونية فى سيناء ازدادت تبلوراً مع انتشار الفكر الصهيونى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر،حيث بدأت محاولات جادة لإقامة مستوطنات يهودية فى سيناء أو بالقرب منها وربما من أهم وأخطر هذه المحاولات مشروع بول فريدمان للاستيطان فى المنطقة بين عامى ١٨٩١ و١٨٩٢ وتحيط ببول فريدمان العديد من أوجه الغموض والريبة، فهو بروتستانتى ألمانى ينحدر من أسرة يهودية ألمانية، ويمثل بول فريدمان تطوراً مهماً وخطيراً فى تاريخ الفكر الصهيونى من حيث ارتباط المذهب البروتستانتى المسيحى بالفكر الصهيونى وتأييده لفكرة إحياء أرض الميعاد هذا التحالف البروتستانتى ــ الصهيونى الذى سنجد له انعكاسات خطيرة ومهمة بعد ذلك على مجريات السياسة الأمريكية وتعاطفها مع إسرائيل.

وما يهمنا فى مشروع بول فريدمان هو هذا المصطلح الغريب الذى أطلقه على مشروع إقامة مستوطنة يهودية تحت اسم أرض مدين، وهو هنا يعيد إحياء هذا المصطلح التاريخى الذى ورد فى العهد القديم عن أرض مدين التى فر إليها نبى الله موسى ومشروع أرض مدين هو بدايات هذا الأمر الخطير وهو فكرة إنشاء قناة جديدة تربط البحرين الأبيض بالأحمر، وتكون بديلة عن قناة السويس بل وكما يقول فريدمان

نفسه ستضرب هذه القناة البديلة قناة السويس، التى كان قد تم إنشاؤها سابقا، فى مقتل.

وتطرح هذه الفكرة تصورا لإنشاء قناة بين حيفا على البحر المتوسط والعقبة على خليج العقبة وصولا إلى البحر الأحمر، ووفقا لرؤية بول فريدمان فإن هذه القناة البديلة ستحرم مصر من الممر الاستراتيجى قناة السويس، وستُضعِّف من الاقتصاد المصرى، كما ستقلل بشكل كبير من أهمية وضع مصر فى الإستراتيجية الدولية وسيكون كل ذلك فى صالح إحياء مشروع أرض الميعاد، فقد كان بول فريدمان يعتقد أن مصر القوية ربما تكون هى العائق الحقيقى أمام قيام إسرائيل الكبرى.

ويذكرنا مشروع قناة حيفا العقبة وضرب قناة السويس، بالمشروع الحالى الذى أعلن نه الكيان الصهيونى المسمى إسرائيل تحت اسم قناة البحر الميت لربط البحر الميت بالبحر الأحمر حيث أثيرت حوله العديد من المخاوف حول طبيعة هذا المشروع، وهل هو فى الحقيقة مشروع لتنمية البحر الميت أم أنه مشروع إسرائيلى لضرب أهمية قناة السويس وخلق قناة بديلة؟ على أية حال فإن المرء يتساءل هل هو محض مصادفة أن يطرح بول فريدمان فى نهاية القرن التاسع عشر مشروع قناة حيفا العقبة، وتطرح إسرائيل فى نهاية القرن العشرين مشروع قناة البحر الميت -البحر الأحمر؟ أم أن الفكر الصهيونى ينظر دائما بأهمية إلى موقع مصر وقناة السويس وإلى سيناء كمنطقة حارسة لقناة السويس؟

أيا ما كان الأمر فإن هذه النقطة بالذات مشروع القناتين يحتاج إلى دراسة ورؤية خبراء الإستراتيجية المصرية الآن، لاسيما مع تزايد الأطماع الإسرائيلية فى المنطقة

الصهاينة الأوائل واستكشاف سيناء

ومنذ نشأة الصهيونية سعى زعيمها تيودور هيرتزل لتحقيق وطن قومي لليهود في شبه جزيرة سيناء؛ لتجميع غالبية يهود العالم هناك، واستغل هيرتزل مشكلة هجرة اللاجئين اليهود المضطهدين في أوروبا الشرقية وروسيا والمتدفقين إلى بريطانيا من أجل عرض مشروع على الحكومة البريطانية يتضمن الحصول على أرض يتجمع فيها اليهود خاصة، وكان يعلم أن البريطانيين في مأزق؛ حيث إنه لا يمكنهم وقف تدفق اليهود إلى بلادهم حتى لا يتعرضون لانتقادات الرأي العام الداخلي، لكن من جهة أخرى كانوا يخشون من أن تتسبب زيادة عدد اليهود في زيادة البطالة بين العمال البريطانيين ومن هنا قدم هيرتزل للحكومة البريطانية مشروعه القاضي بترحيل تلك الأفواج إلى مناطق يُشترط فيها أن تكون صالحة لاستيطان اليهود وإقامة وطن قومي لهم، وفي البداية عرض الاستيطان في قبرص وتنازُل بريطانيا عنها لليهود ثم مقايضة قبرص بعد ذلك بفلسطين وَفق ما جاء في مؤتمر بازل الذي حدد فلسطين لهذا الغرض،لكن فلسطين لم تكن الهدف فقط، بل إن الصهاينة وضعوا

نصب أعينهم الاستيلاء على أي أجزاء من لبنان وسورية وشرق الأردن وسيناء المصرية، وبالفعل قدم هيرتزل مشروعه لانجلترا ودعاها للتفكير في منح اليهود أياً من الأماكن الثلاثة إما قبرص أو فلسطين أو ما دعاه بفلسطين المصرية وهو لفظ يطلق في الكثير من الأدبيات الصهيونية بهدف نزع السيادة المصرية عنها أو الانتقاص منها وفشلت مفاوضات قبرص وكذلك مفاوضات فلسطين لكن مفاوضات العريش وسيناء استمرت وسط رغبة بريطانية حقيقية في التخلص من اليهود والاستفادة منهم في الخارج ورأت الحكومة البريطانية في الاستيطان اليهودي في سيناء مشروعاً يخدم المصالح البريطانية ويساهم في مد النفوذ الاستعماري نحو فلسطين في حالة الانهيار المنتظر للدولة العثمانية، كما روج هرتزل لفكرة مساهمة دولة اليهود بسيناء في حماية الضفة الشرقية لقناة السويس ومهمة عزل مصر عن محيطها العربي .

وقد كان؛ حيث طلبت الحكومة البريطانية من اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في مصر إبان تلك الفترة استقبال بعثة صهيونية هدفها تقصي الحقائق عن سيناء التي أخذ هرتزل يردد أنها دولة المستقبل وأنها ستكون عنصراً هاماً لربط قارات العالم ببعضها البعض وقد التقى هرتزل في لندن باللورد روتشيلد عام ١٩٠٢ بهدف استيطان سيناء ، واستمرت اتصالات هرتزل مع المسئولين البريطانيين ومنهم جوزيف تشمبرلين (وزير المستعمرات البريطاني) واستهدف هرتزل

الحصول على امتياز باستيطان سيناء من الحكومة البريطانية التي قدمت إليه فكرة مفاوضة مصر على هذا الجزء من أراضيها كما أرسلوا توصية إلى اللورد كرومر ببحث المشروع ، وقد تم إرسال بعثة فنية إلى مصر عام ١٩٠٣ ومكثت في سيناء شهرا ثم أعدت تقريرها ، وتذكر بعض المصادر أنه لأسباب اقتصادية وسياسية فشلت المساعي الصهيونية في إقامة مستعمرة بسيناء، وتوضح نفس المصادر أن الأسباب الاقتصادية تكمن في عدم توفر المياه ، أما السياسية فهي وقوع مصر تحت سيطرة الاحتلال البريطاني فعلا رغم كونها تحت السيادة العثمانية،وهناك خوف بريطاني من قيام اليهود مستقبلا بالوثوب إلى فلسطين التابعة للممتلكات العثمانية وأن يكون الوثوب من مناطق واقعة على حدود تلك الممتلكات لكن مجرى الأحداث غير ذلك ويقول نعوم شقير في كتابه تاريخ سيناء بنى محافظ سيناء سنة ١٩٠٧ مركزا للبوليس في رفح قرب عمودي الحدود وهو مؤلف من مكتب فيه أربع غرف ودار مسقوفة وله سور ضلعه الشرقي على خط الحد الشرقي وبنى بقربة مساكن للبوليس الهجانة فيها عشر غرف ومنزل لوكيل الناظر وحضر حديثا والكلام لنعوم شقير بعض رجال الجمعية الصهيونية إلى رفح واشتروا من أهلها بعض الأراضي بقصد تأسيس مستعمرة لهم هناك وكان بعض تلك الأراضي للحكومة وبعضها متنازع على ملكيته فلم يثبت لرجال الجمعية من الأرض ما يكفى لإنشاء مستعمرة فتوقف عملهم وهذا يدل على أن

الحركة الصهيونية لم يتوقف عملها أبداً في سيناء ، ولا منطق للقول أن الجمعية الصهيونية عملت وحدها في رفح ، لأن هرتزل نظم الجمعيات الصهيونية المختلفة في العالم ضمن إطار واحد وجمعها جميعا في المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ في مدنية بال في سويسرا، وأن الأسباب الاقتصادية والسياسية التي قيل أنها أوقفت المساعي في سيناء ، من المرجح أن تكون بنيت على ملاحظات قيلت علناً لإخفاء الأسباب الحقيقية ، فآبار المياه كانت على طول خط الساحل بسيناء وحتى رفح على الحدود ،كما أوصت البعثة بضرورة إيصال مياه النيل إلى أى مستعمرة صهيونية يتم إقامتها عن طريق سحارات تمر تحت قناة السويس - وتلك الأفكار عن المياه عام ١٩٠٧ نفذت فعلاً في عصر مبارك - أما الأسباب السياسية فمردود عليها حصول اليهود على وعد بلفور بإنشاء وطن قومي في فلسطين، وقبلها حصولهم على التشجيع من قبل السلطات البريطانية لتحقيق أطماع بريطانية خالصة ، وضغطها على الحكومة المصرية بالموافقة على توطين اليهود في سيناء ، والأسباب الحقيقية لفشل المشروع الصهيوني في استيطان سيناء فى تلك السنوات المبكرة يرجع لعوامل أخرى ، أحدها لأسباب وطنية في مصر والآخر يكمن في معارضة المنظمات اليهودية للمشروع الصهيوني نفسه ،لقد كان على الحكومة البريطانية أن تواجه الحركة الوطنية في مصر المطالبة بالاستقلال ، وان لا تزيدها اشتعالا بالمساعدة في إنشاء

مستعمرات يهودية على أراضى مصرية ، وهى التي سبق أن عارضت فرمان السلطان التركي عبد الحميد الثاني الصادر في عام ١٨٩٢ بحرمان مصر من سيناء، وفى دفاع تركيا عن الفرمان استخدمت طريق الحج المصري وأظهرت خطورة إن يبقى طريق حج إسلامي في يد السيطرة البريطانية ، وخشيت بريطانيا أن تكون سيناء مفتاحا لفتح باب احتلالها لمصر فعملت على إغلاقه ، كان مركز بريطانيا في مصر في غاية الضعف والوهن ، لأن مصر كانت من الناحية الشرعية واقعة تحت السيادة العثمانية ، ولما كان مركز انجلترا الفعلي في مصر لا يزال هو الأخر يلقى مقاومة من الدول الأوربية خصوصا فرنسا ، عدا ما يلقاه من مقاومة في مصر نفسها من شعبها ، فلهذا ولتحسين الموقف أبرمت انجلترا الاتفاق الودي مع فرنسا في ٨ أبريل عام ١٩٠٤ ومع تصريحات حكومات ألمانيا والنمسا وايطاليا بعدم اعتراض أعمال بريطانيا في مصر تكون انجلترا حصلت على حقوق السيادة كاملة على مصر.

وكانت البداية حيث في يناير ١٩٠٣ وصلت إلى مصر بعثة صهيونية مكونة من ستة خبراء في مجالَي الهندسة والزراعة بهدف تقييم شبة جزيرة سيناء كمشروع لإقامة وطن قومي لليهود؛ حيث انتهت من وضع تقارير شاملة عن سيناء ووضعها الديموجرافي والزراعي ومدى ملاءمتها لإمكانية الاستيطان فيها وجعْلِها وطناً قومياً ليهود العالم، بعد أن استمر عملها هناك نحو شهر كامل، وفي مارس من العام ذاته جرى

الكشف عن التقرير الذي اشتمل على عدة محاور رئيسية؛ لإقامة الدولة فقد قسم التقرير سيناء إلى مناطق وقدم بيانات مفصلة عن الإمكانيات الزراعية والموارد المائية والثروة الحيوانية، ودراسات حول المعادن والبترول والفحم.

وقسم التقرير سيناء أيضاً لخمسة مناطق جغرافية، هي: وادي الفرما والمنطقة الرملية الواقعة جنوب بحيرة البردويل بين وادي الفرما ووادي العريش، ووادي العريش، وصحراء التيه، ثم جبال التيه ومناطق مساقط المياه، وأخيراً الجبال والأودية بين جبال التيه والسويس.

وكشف التقرير عن الأوضاع الديموجرافية في سيناء موضحاً أن وادي الفرما خال من السكان، أما جنوب البردويل بين وادي الفرما ووادى العريش، ففيه عدد قليل من البدو وأغلبهم من النساء والأطفال والشيوخ وعلى بحيرة البردويل عدد قليل يعملون في صيد الأسماك، وفي وادي العريش ذكر التقرير ذاته أن فيه المدينة الوحيدة في سيناء؛ حيث مقر الإدارة المصرية ويسكنها نحو أربعة آلاف نسمة، ثم جبال التيه ومناطق الجبال والأودية الواقعة، أما في السويس، فيقدر عدد السكان بنحو ست عشرة نسمة، وقرية نخل عدد سكانها نحو مائة نسمة، ووصل التقرير الصهيوني إلى نتيجة مفادها: أن سيناء خالية من العنصر البشري؛ لقلة الأمطار إضافة إلى طبيعة البدو الرحل في عدم الاستقرار وعدم ارتباطهم بأرض معينة وتنقُّلِهم الدائم بين مصر وفلسطين.

ثم فصَّل التقرير بعد ذلك الثروات التي تتميز بها سيناء، مؤكداً أنها تتنوع بين الثروة الحيوانية من إبل وأغنام، وإمكانيات زراعية، مثل: القمح والشعير والذرة والكروم والسفرجل والجميز والتين والبلح، وفصَّل كذلك إمكانيات التربة السيناوية وإمكانيات استصلاحها من عدمه. وفيما يتعلق بثروتها المعدنية حاول التقرير تزييف الحقائق وتضليلها والقول بأن سيناء تفتقر للمعادن والبترول والفحم، وهي سمة ميزت الصهاينة في ذاك الوقت - وفي كل وقت - تقوم على إنكار الحقوق الطبيعية لكي تبخس القيمة الحقيقية للأرض حتى يتمنى صاحبها الخلاص منها لرداءتها وقلة قيمتها؛ حيث حاول التقرير أن يؤكد على أمرين وهما: أن سيناء قليلة الإمكانيات، لكن من غير المستحيل الاستيطان فيها عبر إنفاق الأموال الطائلة عليها وإقامة المشروعات فيها وهو ما يتطلب الاستيلاء عليها أو السماح لهم بالإقامة فيها.

وتحدث التقرير عن العقبات التي تعترض طريق الاستيطان اليهودي في سيناء مشيراً إلى أهم عقبة، وهي ندرة المياه لكنه قدَّم بعض الحلول الخطيرة المتمثلة في تحويل مجرى نهر النيل إلى منطقة وادي الفرما، والقيام بإنشاء الترع والمصارف والحصول على تفويض من الحكومة المصرية في ذاك الوقت لتنفيذ المشروع، كما تحدث التقرير عن وجوب حفر آبار في منطقة جنوب البردويل بين وادى الفرما وبين وادي العريش، وكذلك استغلال المياه الجوفية وبناء الخزانات لحفظ مياه

الأمطار بدلاً من هدرها في البحر المتوسط، وذلك من أجل المساعدة في توطين اليهود في وادي العريش وصحراء التيه.

ونبه تقرير البعثة الصهيونية إلى الحاجة الملحة لإقامة طرق مواصلات وخطوط حديدية وشبكة طرق بهدف توطين أكبر عدد من يهود العالم في سيناء، وأنه يجب الاستعانة بالفلاحين المصريين من أجل زراعة سيناء؛ لأنهم أكثر تأقلماً مع المناخ فيها، ثم وضع التقرير في النهاية حدود المنطقة التي يمكن لليهود الاستيطان فيها، وهي البحر المتوسط شمالاً والحدود التركية شرقاً وقناة السويس وخليجها غرباً، ثم تم إعداد الصيغة القانونية لمشروع الامتياز الذي وضعه مندوبو هرتزل بهدف عرضه على الحكومة المصرية، والتي ستضغط عليها الحكومة البريطانية للحصول على الموافقة وكان المشروع مزود بالتوصيات اللازمة للموافقة إلى اللورد كرومر.

سيناء من شارون لليبرمان:

منذ رحيل الصهاينة عن سيناء وحتى الآن بقي الفكر الصهيوني متعلقاً بها وراح أكثر من مرة يتحدث عن إمكان الاستيلاء عليها مرة أخرى تارةً أو طرح أفكار توطين الفلسطينيين فيها تارةً أخرى، بدعوى أنها يمكن أن تصبح وطن بديل لهم، خاصة وسط صعوبة التوصل لمفاوضات بين الجانبين الصهيوني والفلسطيني بحجة أن حماس الآن تسيطر على

قطاع غزة ولا يمكن التوصل معها لأي حلول وسط، وعلى هذا الأساس راح أكثر من مسئول صهيوني يروج لفكرة التوطين في سيناء، خاصة أولئك الذين ينتمون لمعسكر اليمين الصهيوني والذي يضم بين صفوفه أفيجدور ليبرمان زعيم حزب إسرائيل بيتنو أو إسرائيل بيتنا وأحد أكبر المعادين لمصر، والذي راح يروج ومعه رجال حزبه وعلى رأسهم أريه ألداد لتلك الأفكار الخبيثة على أساس أنها الحل النهائي للخلاص من مشكلة الفلسطينيين ويشار في هذا المقام إلى أفكار عديدة ، منها دعوة الكاتب أمير أورن المحلل الإستراتيجي لصحيفة ها آرتس الصهيونية - في مقال نشرته الجريدة – يحرض الولايات المتحدة على ممارسة ضغوط على مصر لاقتطاع جزء من أراضي سيناء وإلحاقه بقطاع غزة؛ ليكون وطناً جديداً للفلسطينيين، مقابل منح الرئيس المصري حسني مبارك جائزة نوبل للسلام وتحسين الأوضاع الاقتصادية لمصر على سبيل المقايضة، واعتبر أورن أن فشل الجهود السابقة أثبت أن حل النزاع الفلسطيني الصهيوني ليس في القدس في إشارة إلى الحكومة الصهيونية ولا في رام الله حيث السلطة الفلسطينية لكنه في القاهرة، ورأى أن حل النزاع يكمن في موافقة مصر على منح الفلسطينيين جزءاً من أراضي سيناء التي يدَّعي أنها امتداد طبيعي لقطاع غزة؛ بحيث تصبح بجانب القطاع موطناً جديداً للفلسطينيين، ورأى الكاتب الصهيوني أنه في حالة موافقة مصر على هذا الاقتراح، فإنه يمكن منح جائزة نوبل

للسلام للرئيسين الأمريكي جورج بوش والمصري حسني مبارك ومساعدة مصر في تحسين أوضاعها الاقتصادية، وكذلك حصولها على وعد من إسرائيل بنزع سلاحها النووي، و إن شعار دولتين للشعبين الفلسطيني والصهيوني شعار جيد، لكنه لا يصلح؛ لأنه لا يوجد مكان في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة يسع ٢٠ مليون إسرائيلي وفلسطيني، كما أن عودة اللاجئين إلى فلسطين ستفضي إلى أنه لن تكون الضفة الغربية وقطاع غزة قادرتين على استيعاب التكدس السكاني الرهيب.

وذكر الكاتب الصهيوني أن الاتجاه السائد في إسرائيل الآن هو التوجه شرقاً ناحية المملكة الأردنية لتجسيد شعار ثلاث دول أردنية و إسرائيلية وفلسطينية لثلاثة شعوب أو لشعبين ونصف بالنظر إلى الأقلية الأردنية غير الفلسطينية، وقال أورن: إنه في ظل الأقلية الأردنية مقارنةً بعدد الفلسطينيين ستتحول الأردن إلى دولة فلسطينية، وسيكون ذلك عن طريق الاقتراع في الانتخابات وليس عن طريق القتال، لكنه أضاف إن التفكير في وضع الأردن لن يسمح بحل المشكلة؛ لذلك تصبح شمال سيناء هي الامتداد الطبيعي الوحيد الذي يمكن توطين الفلسطينيين فيه.

كما حدد - من وجهة نظره - المنطقة التي يمكن توطين الفلسطينيين فيها قائلاً: إنها تقع على طول شاطئ البحر المتوسط من رفح أقصى شرق مصر حتى بحيرة البردويل والعريش شمالاً، وهي لا تقل تميزاً عن

الريفيرا الفرنسية والإيطالية، وبذلك يمكن مضاعفة حجم قطاع غزة، واعتبر أن الصعوبة تكمن في السيادة المصرية على سيناء، وما يقال عن سيادة التراب الوطني، وأن الأرض لأصحابها» مضيفاً أن الأرض ستبقى مصرية لكن السيادة ستنقل إلى الفلسطينيين أو لأي منظمة إقليمية أو أمنية للتعاون الإقليمي، وقال أورن: إن الأراضي المصرية تبلغ مساحتها مليون كيلو متر مربع في حين أن الأرض التي سينقل الفلسطينيون إليها لن تكون كبيرة، وفي المقابل؛ فإن السكان الفلسطينيين الذين سيعيشون في سيناء سيساهمون كثيراً في إثراء الاقتصاد المصري وتحسين الظروف المعيشية لـ ٧٥ مليون مصري يعيشون في مستوى متدنٍ، على حد قوله كما سبق أن تناولت وسائل الإعلام الصهيونية كذلك أفكاراً عُرضت على رئيس الوزراء الصهيوني السابق أرئيل شارون الذي قام بدراستها مع فريق مصغر من الحكومة الصهيونية وعدد من المستشارين المقربين إليه لفرض التسوية على الفلسطينيين وبعض الدول العربية الأخرى، ووصفتها بأنها تعبِّر عن احتياجاتهم الأمنية والعسكرية لمدة عشرين عاماً قادمة، وأن شارون تشاور بالفعل حول هذه الخطة مع وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس وأن الأخيرة قدمت تقريراً مرفقا به الخطة إلى الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، وروجت وسائل الإعلام الصهيونية أن الجانب الأمريكي وافق على الخطة وأعلن أن الفلسطينيين والعرب

مطالبون بالاستجابة لها، وأنها يجب ألا تكون محل مساومة، بل يجب فرضها باستخدام كافة الوسائل المعنية في ذلك، وقالت: إنه بعد أن درس الرئيس بوش هذه الخطة طلب من رايس أن تمهد لإجراء الاتصالات مع الدول العربية من أجل القبول المبكر بهذه الخطة، مشيراً إلى أن الطرف العربي الذي سيرفض هذه الخطة سيكون غير معني بعملية السلام في المرحلة القادمة، وتتضمن الخطة الصهيونية عدة بنود أبرزها: انسحاب إسرائيل من غالبية أراضي قطاع غزة، باعتبار غزة أراضاً ذات حجم ضيق، وفي الوقت نفسه؛ فإن الكثافة الفلسطينية فيه تبدو غير طبيعية وإنه إذا تم اقتطاع أي جزء من القطاع، فلا بد أن يكون هناك أحد حلين: إما تعويض الفلسطينيين بالحصول على جزء آخر من الأراضي، وإما ترحيل عدد من الفلسطينيين المقيمين في هذه الأراضي إلى خارج القطاع، وبالطبع؛ فإن تعويض الفلسطينيين بجزء من الأراضي لن يكون خصماً من الأراضي الإسرائيلية وإنما لا بد من البحث عن مصادر جديدة، وتتضمن الخطة في هذا المجال الدخول في مفاوضات مع الحكومة المصرية تحت رعاية واشنطن التي يجب أن تبدأ اتصالات أولية بهدف تشكيل لجنة للدخول في مفاوضات مع الحكومة المصرية لإرغامها على التنازل عن مساحة تصل إلى نحو ١٦٠٠ كيلو متر من أراضي سيناء وضمها لقطاع غزة، لتكون عوضاً عن الأراضي التي ستقتطعها إسرائيل من قطاع غزة.

وترى الخطة أن إسرائيل حتى إذا لم تقتطع من أراضي القطاع، فإن مصر لا بد أن تكون مطالبة بالتنازل عن جزء من أراضيها لصالح الفلسطينيين حتى تستطيع هذه الأراضي استيعاب التكدس السكاني في غزة،وقد حددت الخطة الصهيونية مساحة هذه الأراضي ووضعوا ثلاث خرائط جغرافية تنتظر فقط التنفيذ، وقالت: إن امتداد القطاع إلى داخل الأراضي المصرية - حتماً - سيقلل الكثافة السكانية إلى نحو ٣٥٠ مواطناً فلسطينياً في الكيلومتر المربع الواحد، كما أن جزءاً من العمليات الإرهابية لأكبر الحركات الدينية الفلسطينية المتطرفة يمكن أن تجد طريقها إلى داخل الأراضي المصرية.

وقد أيد شارون هذه الفكرة واعتبرها من البنود الرئيسية للخطة إلا أنه رأى ضرورة تعويض مصر عن جزء آخر من الأراضي حتى لا يفكر المصريون فى أن هذا احتلال جديد لأراضيهم أو أن حكومته تفكر بمنطق عودة الأراضي المصرية مجدداً إلى إسرائيل ولكن من خلال توطين الفلسطينيين عليها، ثم طردهم واعتبارها جزءاً من أراضي إسرائيل وقد أشارت الخطة إلى أن أعضاء اللجنة قد وافقوا بالفعل على وجهة نظر شارون، ورأوا أن هذا هو أنسب الحلول في المرحلة الراهنة، وقد ثار جدل بين واضعي الخطة حول اقتراح مقدم في هذا الشأن يقول بتعويض مصر بجزء من الأراضي الصحراوية غير المستغلَّة في داخل الحدود الدولية بذات النسبة التي ستتنازل بها مصر عن جزء من أراضي سيناء

وقد رفض غالبية أعضاء اللجنة الصهيونية المساواة بمنح أراض بديلة مستندين في ذلك إلى عدة أسباب، منها:

-أن منح المصريين أراض بديلة يجب ألا يكون أكثر من تعبير رمزي عن أن الأراضي التي تنازلوا عنها قد حصلوا عليها في مناطق أخرى.

-وأن إسرائيل لا تستطيع أن تتنازل عن أكثر من ٢٠٠ كيلو متر في داخل أحزمتها وحدودها المشتركة مع مصر.

-وكذلك أن الأراضي التي تتنازل عنها مصر قد تكون هامة وحيوية للفلسطينيين وسيتم تحقيق الاستفادة المباشرة منها في حين أن جزءاً من الأراضي التي ستحصل عليها مصر كبديل لن يتم استغلاله في شيء، وأنه سيظل على وضعه القائم من حيث كونه منطقة صحراوية، لأن المصريين لن يكونوا على استعداد للاستثمار في هذه المنطقة. ووَفقاً لهذه المعايير؛ فإن الأراضي البديلة التي تحصل عليها مصر بعد أن تتنازل عن ١٦٠٠ كيلو متر تتراوح مابين ١٥٠ و٢٠٠ كيلو متر فقط، وقد اتفق الأعضاء على أن تكون هذه الأراضي في منطقة النقب، إلا أن الاقتراح الأخير الذي قبله شارون هو أن يتم إنشاء طريق بري في هذه الأراضي التي سيتنازل عنها العدو الصهيوني لمصر، وأن هذا الطريق البري يربط بين مصر والأردن والدولة الصهيونية كمرحلة أولى وأن يكون هدفه الرئيسي هو الربط بين مشروعات البلدان الثلاثة، خاصة أن إسرائيل قررت أن تطور فكرة الكويز التي تتعلق بكلٍّ من مصر

والأردن على حدة، وإنشاء مشروعات ثلاثية مشتركة بين مصر وإسرائيل والأردن في أطار ما يطلق عليه الكويز الإقليمي .

وخلال مؤتمر مركز هرتزليا الصهيوني متعدد المجالات لعام ٢٠٠٨، والذي يناقش أهم القضايا المتعلقة بالأمن القومي الصهيوني، قام عوزي أراد وجدعون بيجر باستعراض مخططٍ ترحيليٍّ جديد للعرب يتماشى مع الفكر الصهيوني حول يهودية الدولة، ويقضي المخطط بتبادل أراضٍ مع سكانها بين دول المنطقة كافة، تكون شريكة فيه لبنان وسورية والأردن ومصر وفلسطين وإسرائيل في إطار ما يُطلق عليه الحل النهائي وتعديل الحدود ويتلخص فى أن تحتفظ إسرائيل بما مساحته ٢٠٠ كم من الضفة الغربية ٣ % تضم الكتل الاستيطانية ومساحات في غور الأردن مقابل ضم المناطق المحاذية لأراضي السلطة الفلسطينية لها، وهي منطقة المثلث، وفيما يتعلق بالشمال تقترح الخطة أن تحتفظ إسرائيل بما نسبته ١٢ % من هضبة الجولان تضم غالبية المستوطنات اليهودية، والمنطقة المشرفة على بحيرة طبريا، وسهل الحولة من جبل الشيخ، مقابل مناطق تأخذها سورية من لبنان، على أن تعوض الدولة الصهيونية لبنان بما مساحته ٥٠ كم على امتداد الحدود معها،ومقابل أن تتخلى إسرائيل عن أراضٍ في فاران ومنطقةٍ تمكِّن من إيجاد معبر بين الأردن ومصر، يتخلى المصريون عن أراضٍ في محور العريش - رفح كامتداد لقطاع غزَّة .

ومراراً قام ليبرمان بتوجيه سهامه تجاه مصر ووصل الأمر به إلى أن قام بسب مبارك بشكل علني داخل الكنيست الصهيوني وسخر من عدم زيارته لمصر داعياً إياه للذهاب إلى الجحيم، وسبق له أن دعا إلى فرض عزلة على مصر، وقال إنه قد حان الوقت للقول لمصر بأن دولتنا ستباشر العمل على إخراجها من قائمة الدول المفضلة لدى الولايات المتحدة متهماً القاهرة بأنها تعمل ضدهم بكامل قوتها، وأنها تكذب ونحن نعرف كيف نمسح ذلك كما طالب في تصريحات سابقة له دولته الصهيونية بالاستعداد لضرب مصر وشن حرب خاطفة ضدها زاعماً وجود تحريض مصري ضدهم وعداء لدولتهم، وقال أمام الكنيست: يجب علينا الاستعداد لإيلام مصر في المكان المناسب،علينا ألا نستبعد تفجير سد أسوان الحيوي لمصر، يجب عليهم أن يعلموا أنه إذا تعرضت مصالحنا للخطر، فإن مصالحهم ستتعرض للخطر أيضاً وبقوة، وواصل ليبرمان حديثه العدائي ضد مصر قائلاً علينا أن نكون حذرين علينا ألا نسمح للجيش المصري بالوصول لصحراء سيناء، هذه خطوط حمراء. ودعا ليبرمان دولته الصهيونية إلى الحرص على حرمان مصر من أي سلاح أو إمكانيات عسكرية؛ تغيِّر ميزان القوى السائد في المنطقة والذي يميل بقوة لصالح الكيان العبري، وقال: عليكم أن تتصوروا فقط ماذا سيحل بنا عندما تتولى الحكم في مصر إحدى الحركات الإسلامية، وهي تعي أن لديها إمكانيات عسكرية غير تقليدية مثل السلاح النووي.

وأضاف يجب علينا ألا نقع أسرى في شباك العرب الذين يتحدثون عن برامج نووية ذات طابع سلمي؛ فالخطر يكمن في أن هذه البرامج تمكِّنُهم من التحول إلى برنامج نووي ذي طابع عسكري، وهذا سيؤذن بكارثة على دولة إسرائيل والشعب اليهودي وسيدفع بنا إلى سيناريو يوم القيامة،وعندما سئل ليبرمان عن حقيقة أن مصر دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وتربطها مع تل أبيب معاهدة سلام، رد باستخفاف قائلاً: إنكم تتحدثون وكأن النظام الحاكم نظام ديمقراطي؛ لو تُرك الأمر للإرادة الحرة للشعب المصري لما وافق هذا الشعب على استمرار حالة السلام بيننا، واستطرد مضيفاً فعندما يغيب الرئيس مبارك عن سدة الحكم، فإن هناك احتمالات أن تسيطر الحركات الإسلامية على الحكم،وعندها لن تتردد ولو للحظة واحدة عن القيام بكل خطوة من شأنها تدمير دولتنا والقضاء على شعبنا قضاءً مبرماً وخلال حملته الانتخابية الأخيرة أشار ليبرمان بقوله: أبداً لن تكون هناك دولة فلسطينية مشيراً إلى أن الفلسطينيين ليس لهم حق في إقامة الدولة الفلسطينية، كما أنهم لا يملكون أي حق في أراضيهم ومنازلهم وممتلكاتهم داخل ما وصفه بأرض إسرائيل، وقال: إن للفلسطينيين الخيار بين حياة الاستعباد أو الرحيل إلى مكان آخر وطرح ليبرمان برنامجه الانتخابي مبنيّاً على عدة محاور، أهمها توزيع جميع الأراضي التي يسكنها الفلسطينيون إلى خمسة كانتونات كبيرة، ثم يرحل

الفلسطينيون طواعية إلى الخارج، ويدعو ليبرمان دائماً إلى إقامة دولة فلسطينية في صحراء سيناء المصرية، زاعماً أن سيناء أرض كبيرة خالية، متسائلاً: لماذا لا يقيم الفلسطينيون دولتهم بها؟.

المخاطر الدولية وتزوير التاريخ

وعن المخاطر الخارجية المتربصة بسيناء فإن معظم الخطر فى اتفاقية كامب ديفيد وكمرحلة أولى يتيح مكاسب للصهاينة حتى نويبع ؛ وفى مشروع شارون عندما كان وزيراً للبنية التحتية الوصول للعريش وهم يعلنون ذلك بوضوح ؛ وأنه فى حالة تثبيت أقدامهم فى وقت ما يسعون بداية بإثارة الفوضى من فئات مختلفة ولأسباب مفتعلة يزكون نيرانها بهدف التمهيد للانقضاض على سيناء خاصة فى الشمال وامتدادا حتى خط بورسعيد والسويس والصالحية لتحقيق عقيدتهم بالاستيلاء على أرض جوشان حيث النيل؛ ويجىء ذلك بحجة أو تحت ستار حماية حدودهم ولن يترك الغرب الكعكة لإسرائيل وحدها ؛ فالاتحاد الأوربى لديه أطماع فى السيطرة على البحر الأحمر بما يضمه من خليجى السويس والعقبة لضمان اتصاله بالبحر الأبيض فى أمان والسيطرة على أغنى منطقة فى العالم وهى سيناء ؛ ومما يثير الشبهات الحجم الكبير جدا لمحميتى طابا وسانت كاترين رغم أن الأولى ليس بها سوى قلعة صلاح الدين كل هذه المساحة تقع بجوار خط الدفاع الأول الكونتلا -

القسيمة - العوجة - العريش أما الثانية - سانت كاترين - فمن الاتساع بما يفوق الوصف وكأننا نحقق مقولة أن قطر الدير مسافة مسيرة ثلاثة أيام ؛ إذ من المعروف أن مسيرة اليوم عند البدو ٤٠ كيلو متر ؛ وبذلك تشمل المساحة من دهب شرم الشيخ شرقا (خليج العقبة) إلى أبوزنيمه الطور غربا (خليج السويس) ومن جبال التيه شمالا إلى رأس محمد جنوبا؛ وللأسف ساعد نظام السادات ثم مبارك على اتساع سلطة الدير ومساحته ؛ وفى كل الأحوال فان تربص الأعداء بسيناء موجود منذ القدم وهاهم يقولون كيف توجد أزمة أرض بين الفلسطينيين والإسرائيليين وكل هذه الأرض خالية؟

لذا فأهمية سيناء الاستراتيجية وراء الأطماع الصهيونية عبر العصور وأحد أهم صور محاولة الوصول إلى مطامعه فهو تزييف التاريخ ويطلق على هذا البعض الأسلوب الحرب الناعمة وتقوم إسرائيل بالتزوير من خلال التلاعب فى النقوش الأثرية وهم يستعينون فى سبيل تحقيق ذلك بعملاء يحملون ألقاباً علمية رنانة باسم البعثات الأثرية أو يجندون من بنى جلدتنا مكن فسق عنها وباع تاريخ ووطنه لبنى صهيون ليكونوا وكلاء مغفلين للصهيونية فى مصر ٠

سيناء بين حماس وحزب الله وإسرائيل

حذر الكثير من الخبراء المختصين بالأمن ومنهم الدكتور عبد العاطي الصياد، الخبير الدولي للأمن الشامل من أطماع حزب الله وحركة حماس وإسرائيل في سيناء، أو دخولها في حرب أهلية تنتهي بانفصالها حيث أن ضبطيات الداخلية الأخيرة من صواريخ مضادة للطائرات وغيرها من الأسلحة الثقيلة قد يكون وراؤه حزب الله الإيراني لكي ينتقل إليها وتصبح مقره الجديد، أو حركة حماس التي ترغب في نفس الشيء لكي تكون بديلاً عن سوريا كنوع من أنواع الدفاع الذاتي، في الوقت الذي تُعد فيه سيناء أحد أطماع إسرائيل لكي تحل بها مشكلة فلسطين.

ومن ضمن الأسباب المتوقعة والخطيرة، أن يكون نقل الأسلحة إلى سيناء بهدف حرب أهلية قادمة، تنتهي بانفصال سيناء، وأن ما يُزيد المخاوف من هذا الاحتمال هو تكرار حوادث الاعتداء على قوات جيش وشرطة بأسلحة متطورة، حيث أنه سبق وأن قام بعمل بحث عام ١٩٩٧تم تسليمه للمخابرات العامة المصرية،وكشف عن انعدام الثقة بين شعب سيناء والأمن المصري، لدرجة أن منهم من كان يقول فين أيامك يا إسرائيل .

فالأمر مُرعب ومقلق، والإعلام والمسئولون لم يولوا الأمر أي اهتمام سوى الإشارة إلى الضبطيات التي تحدث، وسرقة السيارات والخطف

التـي انتشرت فـي الفتـرة الأخيـرة، والتـي تُعد هـي الأخـرى مؤشـر يؤكـد خطورة الموقف هناك.

والمشكلة أن الضبطيات لا تُمثل سوى ما يتراوح من ١٠إلى ٣٠% من نسبة الأسلحة المهربة، اذ أنه في عالم الجريمة ينقسم إلى ٣أقسام وهي نسبة المعلوم بالقبض والمعلوم بالاسم والمجهول، والأول هو الذي يكون فيه الجاني معلوماً ويتم القبض عليه، أما الثاني فمعروف اسمه لكن لا يتم القبض عليه، أما الثالث فمجهول ولا تعلم عنه الأجهزة الأمنية شيئاً، وجرائم التهريب من الجرائم المنظمة والتي تندرج تحت القسم الثالث والدفاع التقليدي على الحدود في عالم تطور جريمة التهريب، أصبح غير كافٍ،ويأتي النظر هنا إلى الطيران كبديل، إلى أن الهروب منه يكون سهلاً في الأعاصير والضباب الذي يستغله المهربون، لذا يكون الأفضل هو استخدام الأقمار الصناعية التي إن توفرت فإنه بالإمكان أن تُراقب كل ذرة رمل.

كما أن مشكلة سيناء هي مشكلة أمن شامل وليس أمن عادي، ويجب تشكيل مؤتمر علمي لبحث هذا الأمر، ويتكون من سكان الحدود والمخابرات والأمن الداخلي وسياسيين وغيرهم لأن تناولها من قبل كل طرف على حدة لن يُفيد، والجريمة على الحدود مُنظمة ولن يحلها إلا الأمن الشامل .

سيناء على خط النار

تحولت الخلافات على أرض سيناء إلي معارك للدم والقتل بين المسجلين خطر وزادت مطامع إسرائيل فيها وتم تسجيل عشرات من حوادث السطو المسلح و١٠٣ حالة اختطاف وإحباط ١٦ عملية تهريب سلاح حصيلة ثلاثة أشهر علي أرض الفيروز وتعددت المحاولات الإسرائيلية من أجل الاستيلاء وفرض السيطرة علي منطقة شبه جزيرة سيناء وإعادة اغتصاب هذا الحق المزعوم من الأراضي المصرية وتعدت هذه الأطماع نطاق الحلم وتحولت إلى تخوفات كبيرة بعد ثورة ٢٥ يناير وإسقاط النظام السابق الذي تبين بعدها أنه كان متورطاً مع إسرائيل في تصدير الغاز لها بشبه مجاناً والتستر علي بعض المصالح الإسرائيلية في مصر والسكوت علي تقدم إسرائيل وقواتها في سيناء لعشرات الأمتار والتي تعد مخالفة لاتفاقية كامب ديفيد ، يأتي ذلك مع الخوف من سيطرة الإسلاميين علي الحكم في مصر ومساعي التدخلات المصرية في الشئون العربية مثلما حدث بعض النزاع بين حركتي حماس وفتح في مبني المخابرات العامة وجري التصالح بين الحركتين كل هذا أدي إلي تزايد الممارسات الإسرائيلية في المنطقة فسعت إلي إثارة البلبلة والفوضي في الجانب المصري وتعدت إلي الاشتباه في دخولها تفجير خط الغاز في إسرائيل والقيام بخطف واغتيال بعض الجنود المصريين علي الحدود

الإسرائيلية ناهيك عن مساعي إرسال صورة سيئة عن عدم قدرة الأمن المصري في السيطرة علي هذه المنطقة التي تعددت فيها الأحداث وحالات الخطف والتعدي علي الأقسام وانتشار السلاح

توطين الفلسطينيين فى سيناء

أعد الجنرال الإسرائيلي إيجور أيلاند عندما كان يشغل رئيس الأمن القومي الإسرائيلي مخططا وخطة لحل القضية الفلسطينية جذريا ونهائيا ، ويقوم الحل على توسيع قطاع غزة بحوالى ٧ آلاف كم٢ منها ٣ آلاف في النقب و٤ آلاف في سيناء ، وكان النظام السابق في مصر موافقا بطريقة غض البصر ، ومجموع المساحة تلك تعادل مساحة الضفة الغربية تقريبا ، وتشكل بديلا عنها ، لأن إسرائيل لا تريد دولة فلسطينية فيها مطلقاً والرأي العام داخل الكيان الصهيوني يرى ضرورة التهجير الجبري للفلسطينيين أو الاختياري بطرق معلنة وأخرى خفية سرية، ومنها مخطط نقل الفلسطينيين ليعيشوا في صحراء سيناء والأردن وليس في فلسطين، وقد اتخذت خطوات فعلية للتهجير الجماعي والخطورة في الأمر أنه في الوقت الذي ترفض فيه حماس هذا التهجير فإن السلطة الفلسطينية لا تمانع في تنفيذه والمشروع يقول أن غزة صارت قنبلة موقوتة على إسرائيل، ومن ثم وجب إخراج شعب غزة للخارج، ويحوز مشروع هرتزيليا للتهجير على رضا الإدارة الأمريكية والحكومة الأردنية

ويتضمن مد شريط مع الأردن وتسكين الفلسطينيين في سيناء وقد ذكرت معاهد البحث أن الاحتلال أخذ الضوء الأخضر من بوش وكوندليزا رايس، حيث وافق الجميع على المشروع إلا أن مصر قد اعترضت والمشروع للأسف أعده المستشار السياسي السابق لنتانياهو، والمشروع سينفذ خطة جديدة لإعادة ترسيم الحدود مع أربع دول لدعم أمن الكيان الصهيوني مهما كانت النتائج، ولو تقطعت أجزاء من دولة وأعطيت لأخرى، من أجل تحقيق المشروع الذي يهدف ليس فقط إلى التهجير، بل السيطرة على اقتصاديات الدول العربية، والتخلص من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نهائيا، وقد جاءت مبادرة إعادة رسم الحدود للدول العربية من جديد وفكرة تبادل الأراضي، من أجل أمن المحتل الذي يؤكد مراعاة المبادرة الأبعاد الديموجرافية والأمنية، ولكن أمن من؟!

أن مشروع تبادل الأراضي بدأ في عام ٢٠٠٨ ويتلخص في أن قضية الحدود قابلة للاتفاق، كما جرى من قبل بين الكيان الصهيونى والأردن، وكما قام المحتل بشكل منفرد على خط الحدود مع مصر، والخطوط بينه وبين لبنان عام ٢٠٠٠، ويستند المحتل إلى أن القانون الدولي يعترف باحتلال الأراضي وتبادلها برضاء الطرفين، فعدم تغيير الحدود يضر بأمن الكيان وما يستحوذ عليه من ثروات في المنطقة، وبناء على هذا يطالب بالاحتفاظ بما قضمه من هضبة الجولان في سوريا، والاحتفاظ بتجمعات

المستعمرات بالضفة الغربية، أما القدس فيقول المحتل إنها ملكه ورغم أن مصر ليس لديها مشكلة الآن مع المحتل إلا أنه يُدخِلها في مشروع هرتزيليا، لأنه يعتقد وفق اتفاقية كامب ديفيد أن مصر عليها التزام مع الكيان، وكأن اتفاقية السلام سيف مسلط على رقبة مصر ونص المشروع يقول الكيان الصهيوني نعطي مصر شريطا رفيعاً صغيراً في النقب وفي المقابل تتنازل مصر وتعطي الكيان قطاع غزة والعريش وسيناء، وقد تزيد المساحة ويتجه المحتل جنوبا ويضم من الأردن غور الأردن وغيرها، وفي هذه المناطق يرحّل الفلسطينيون من أرضهم الأصلية ليُسكَنوا في المناطق المقتطعة، ويبرر الاحتلال الصهيوني مشروعه بالقول بأن سيناء أرض بلا شعب، فقط يسكنها ٢٠٠ ألف نسمة، فلماذا تترك سيناء خالية بينما تعاني غزة من انفجار سكني؟

إذاً يرى المحتل أن الحل في مصر لكي يتم إخلاء وتفريغ القدس من سكانها ومشاكلهم ومصر أولى بهم في سيناء ويحذر الخبراء من قبول هذه الفكرة اذ أن مصر في مقابل شريط النقب سوف تعطي ١٦٠٠ كيلومتر، هي المساحة المطلوبة منها لتحل للمحتل مشكلته مع اللاجئين والفلسطينيين في القدس فتنقلهم لمصر جملة واحدة، مما يجعل توسع العدو المحتل في الأراضي المصرية مفتوحا وقابلا للزيادة، وقد تمتد لصحراء وغور الأردن والضفة الغربية، ويرى العدو أنها له في أغلبيتها، كما يخطط لإنشاء ممر بين الأردن وسيناء يضمن له حرية

التنقل وهو يوصل الكيان بمصر وموانئ مصر والبحر الأبيض، ويريد الكيان عمل خط عن طريق مصر يوصلها للعراق والسعودية لأغراض اقتصادية وتجارية خاصة قضية الحجيج والتصدير، وليس فقط لأسباب أمنية وسياسية للمشروع، إذ المحتل يستهدف سلب أراضينا المصرية ليتخلص من الفلسطينيين وحماس بترحيلهم لمصر، وتبقى بقية القدس مفرغة خالية من أي عربي أو مسلم من أجل الدولة اليهودية المزعومة.

وهذا مخطط يتحرك كل يوم خطوة فماذا نحن فاعلون، خاصة وأن العدو يعبث اليوم بقضية منابع النيل في الحبشة وأقام بها مرتكزات له كورقة ضغط على مصر لتقبل بمشروع هرتزليا للتهجير، وهو ضمن المخطط التوراتي ينفذ ببطء متتال، فتتخلص من الفلسطينيين ثم في مرحلة أخرى لاحقة تتخلص من المصريين أنفسهم.

ولقد دعا الحاخام اليهودي يونا متزجر في هذا الصدد بريطانيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للمساعدة في توطين الفلسطينيين فى صحراء سيناء وتم الكشف مؤخرا عن أن من ضمن مخططات إسرائيل ضد سيناء أيضا تنفيذ أعمال إرهابية تستهدف بعض الأجانب ومقرات للقوات الدولية لخلق جو من التوتر علي أمل ممارسة الضغوط علي مصر للإسراع بخطة عزل غزة تماما أو السماح بتوطين الفلسطينيين في سيناء وتنفيذ مقولة إسحاق رابين رئيس الوزراء

الإسرائيلي الأسبق والتي أكد فيها أن إسرائيل ستوجد ظروفا في السنوات المقبلة من شأنها دفع الفلسطينيين لهجرة طبيعية وطوعية من قطاع غزة والضفة الغربية والتي سرعان ما فسرتها تقارير صحفية إسرائيلية بحالة الحصار التي عاني منها قطاع غزة وقام خلالها فلسطينيون بتحطيم الحواجز علي الحدود وعبور بوابة صلاح الدين إلي العريش المصرية.

جماعات الإسلام السياسي

إن خريطة الحركات فى سيناء تتضمن تنظيمات جهادية تتلقى تدريبات عسكرية وتنقل السلاح للفلسطينيين وتكفيريين ينتهجون القتال ضد من لا يقيم شرع الله وخلايا نائمة تنتظر الأوامر والجماعات الإسلامية المنتشرة بامتداد منطقة شريط الحدود خاصة مدينتى رفح والشيخ زويد الأقرب للحدود مع إسرائيل، تنقسم إلى أربعة تصنيفات تبدأ بالجماعات السلفية المنتشرة بطول سيناء وعرضها وينتهج أعضاؤها نهجاً سلمياً لا يميل إلى العنف.

أما جماعات الجهاد فتأتى فى المرتبة الثانية من حيث حجم الانتشار، وهى التنظيمات التى ترفع راية الجهاد فى وجه إسرائيل، ومعظم أعضاء هذه الجماعات مرتبط فكريا أو تنظيميا بجماعات جهاد فلسطينية،

ويقتصر حمل السلاح فى عقيدتهم على العدو الصهيونى القابع خلف الحدود، وليس استهداف قوات الأمن المصرية أو أى أحد.

كما تبرأت جماعات الجهاد من الحادث الذى وقع على الحدود المصرية - الفلسطينية، التى كانت أعلنت عن نفسها فى بيان تم بثه على موقع اليوتيوب عبر مقطع فيديو باسم جماعة مجلس شورى المجاهدين- أكناف بيت المقدس فى شهر يونيو الماضى أى قبل الأحداث، بعد تنفيذهم عملية ضد الجيش الإسرائيلى.

ولا تأخذ جماعات الجهاد فى سيناء شكلاً تنظيميا واحدا،وأشهرها وأكبرها الجهاد والتوحيد وأنصار الجهاد،والسلفية الجهادية،وأحدثها تنظيم مجلس شورى المجاهدين- أكناف بيت المقدس يحمل أعضاء هذه الجماعات السلاح ويتلقون تدريبات عسكرية شبه منتظمة على يد بعض أعضاء الجماعات الجهادية الفلسطينية، كما أن عدداً كبيراً من المنتمين لجماعات الجهاد الفلسطينية كان ينتقل لسيناء هربا من الحصار أو للتدريب فى بعض المناطق الصحراوية البعيدة عن أى رقابة بوسط سيناء،فضلاً عن تعاون جماعات الجهاد الفلسطينية مع نظيرتها المصرية فى نقل السلاح لغزة عبر الأنفاق، وفى إخفاء بعض عناصرها حال توتر الأوضاع بالقطاع وفى المرتبة الثالثة تأتى الجماعات التكفيرية التى تنهج فكراً متشدداً يقوم على مبدأ الجهاد ضد الكفار، معتبرين أن هذا التصنيف

يشمل كل من لا يقيم شرع الله، وتتركز هذه الجماعات فى منطقة الحدود خاصة مركزى رفح والشيخ زويد بالإضافة إلى منطقة الوسط.

ويدخل ضمن تصنيف هذه المدرسة الفكرية المتشددة أسماء تنظيمات مثل التكفيريين،والتكفير والهجرة، والرايات السوداء،وهى جماعات تتبنى أفكاراً قائمة على تكفير الحاكم الذى لا يطبق شرع الله، وتسحب حكمها على من دونه من أركان نظام حكمه وصولاً إلى قاعدة المجتمع البعيدة عن شرع الله، حيث تتشابه أفكار الجماعات التكفيرية المختلفة دون أن يجمعها إطار تنظيمى واحد وتنتشر هذه الجماعات فى منطقة الحدود ووسط سيناء، وبعض المناطق فى مدينة العريش، حيث أعلنت إحدى هذه الجماعات عن نفسها بعد ثورة يناير مستغلة حالة الفراغ الأمنى التى عانت منها سيناء، وأطلقت على نفسها اسم تنظيم الرايات السوداء ولا ترى الجماعات التكفيرية غضاضة فى استهداف المدنيين كونهم أبناء مجتمع كافر لا يقيم حدود الله، وتسبب بعضها فى إثارة الفزع بمناطق مختلفة بالعريش خلال الأشهر الماضية، بعد تعديها على بعض المواطنين وأصحاب المحال، لذلك لا يحظى أبناء هذه الجماعات بأى تعاطف من أبناء سيناء، لذلك تنتشر هذه الجماعات فى منطقة الحدود خارج المدن حيث يمتلكون أسلحة.

أما النوع الرابع من الجماعات فيمكن وصفه بالخلايا النائمة غير محددة الفكر بشكل واضح إذ تنهج خليطاً من الأفكار السلفية والجهادية والتكفيرية، لكن معظمها لا يعمل بشكل تنظيمى حتى الآن ولا يوجد بينها رابط فكرى أو تنظيمى، غير أن من السهل تنشيطها ودفعها للعمل المنظم بمجرد وجود من ينظم أفكارها أو يوفر لها الدعم، وتعتبر من أخطر أنواع التنظيمات إذ يمكن استغلال أعضائها بسهولة فى تنفيذ عمليات ضد أى أهداف داخل سيناء أو خارجها جماعات وتتبنى أفكار تنظيم القاعدة، لكنها لا تتصل بها تنظيميا، وتقترب أفكار هذه الجماعات من فكر الجماعة الإسلامية فيما يخص الجهاد وقد نقل موقع الجماعة الإسلامية تصريحاً على لسان سعيد عتيق الناشط السيناوى أحد أبناء منطقة شريط الحدود، حول الحملة التى شنتها قوات الجيش والشرطة على هذه الجماعات بعد حادث رفع الذى راح ضحيته ١٦ شهيداً، أكد فيه أن التعامل الأمنى مع ملف سيناء بأسلوب العقاب الجماعى أثبت فشله على مدار سنوات عديدة، فليس من المنطق أن تكرر القوات المسلحة نفس سيناريو الشرطة وأمن الدولة دون أن تبحث عن الجناة الحقيقيين كما حذر من رد الفعل على تلك التصرفات التى وصفها بغير المسئولة من أبناء منطقة الوسط وشريط الحدود، مؤكداً أن السبب الرئيسى فى انتشار الجماعات التكفيرية هو التعامل الأمنى الذى يراه أبناء هذه الجماعات كفراً بيناً من قوات الأمن ما دامت تستحل دماءهم وأعراضهم دون دليل.

ويعود تاريخ الجماعات الإسلامية فى سيناء إلى بداية الثمانينيات مع انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلى من آخر مدن الحدود فى المحافظة ، لتعود سيناء إلى السيادة المصرية بالكامل وفقا لبنود معاهدة السلام التى حولت إسرائيل من محتل يجب مقاومته إلى دولة جوار تحتل إحدى الدول الإسلامية.

ومن هنا برزت فكرة الجهاد ضد الاحتلال الإسرائيلى لأرض فلسطين بين أبناء المنطقة الحدودية على وجه التحديد، لاقترابهم من الحدود من جانب ولارتباطهم بعلاقات القرابة والنسب مع بعض عائلات قطاع غزة من جانب آخر وقد علق الشيخ ياسر برهامي النائب الأول لرئيس الدعوة السلفية، على أن غياب الأمن في سيناء أدى إلي حرية الحركة للجماعات التكفيرية، وقال:أن الأمن يحتاج إلي استعادة هيبته بصفه عامة وسيناء بصفة خاصة، وبذل كل المحاولات السياسية لتغير معاهدة كامب ديفيد في زيادة حجم التسليح الذي يسمح ببسط السيادة المصرية على سينا ولكي تنهض سيناء لابد من وضع خطة لتوطين وتسكين المصريين فيها ولابد من إقامة مشروع قومي لا يقل عن مشروع السد العالي، وقناة السويس لتعمير سيناء بالبشر لاستغلال الفراغ السكاني فيها.

<u>المجاهدون فى سيناء خط الدفاع الأول عن مصر</u>

ورغم خطورة هذه الجماعات إلا أنها تعتبر خط الدفاع الأول عن سيناء وهذا ما أعلنت عنه جماعة الجهاد حيث قالوا في خطاب للشعب المصري

قالت نوجه كلمة لأهلنا شعب مصر المسلم الأبي :- إن إخوانكم المجاهدين الآن هم خط الدفاع الأول أمام العدو الصهيوني و العقبة الكئود أمام أحلامه ومخططاته نفشل برامجه ونسقط جواسيسه ونردع تجاوزاته بفضل الله وعونه ولن يهدأ لنا بال حتي نمحو كل مشاريعه و مطامعه في مصر ونقطع كل أوصاله و موارده فيها مع رد عدوانه على أمة الإسلام باحتلال أرضنا وتدنيس مقدساتنا و قتل و تشريد أهلنا في فلسطين فكونوا عوناً لنا ولا تكونوا تبعاً للحملة الإعلامية الخبيثة من صهاينة الإعلام المصري الذي يهدف لتشويه أي عمل ضد اليهود فلا تسمعوا عنا و لكن أسمعونا وانظروا لأعمالنا وأنتم تعرفون منهجنا وهدفنا .

إمارة إسلامية فى سيناء

عندما أعلن بيان منسوب لما يسمى تنظيم القاعدة في سيناء، أن شبه جزيرة سيناء بمصر إمارة إسلاميَّة واستهل البيان الذي استشهد بآيات قرآنية وأحاديث شريفة مطالبه بقولها نطالب بأن يكون الدين الإسلامي المصدر الوحيد للتشريع، فالله نهانا أن نشرك مع تشريعاته تشريعات أخرى، واستشهد البيان بحديث لابن عباس يقول يحييكم الجهاد، في إشارة إلى أنَّ الجهاد سيكون طريقهم لتطبيق شرع الله، وأضاف إنَّ

---

١) عن مقال لد ٠ عادل عامر منشور على النت

الطواغيت في كل مكان وزمان لا يظهرون الرضا عن الإسلام، إلا إذا كان دينا أعور أبكم أصم.

وانتقد البيان اتفاقية كامب ديفيد قائلاً النظام الفاسد أقر واعترف بالاتفاقيات السابقة مع الكيان الصهيوني بما تحمله من معانٍ باطلة شرعًا، وفى كامب ديفيد تنص الاتفاقية على أن تظل سيناء خالية منزوعة السلاح فأين الحكومة من الحصار على غزة من الجانب المصري، أين هي من تهريب السموم البيضاء من بعض عناصر تقطن بجانب الحدود، وأين الحكومة وشئون البدو من الظلم والجور والقهر والفقر، أين هي من خيرات سيناء المنهوبة ودخل الفرد في سيناء تحت الصفر، أين الحكومة من القوانين الأجنبية والولاء والبراء والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر (ومن لا يعادي اليهود والمشركين لا يعرف التوحيد) واختتم البيان بمقولة إن كثيرًا من الناس قد يظن أنَّه إذا قدر على أن يتلفظ بالشهادتين، وأن يصلي الصلوات الخمس فقد أظهر دينه وقد غلطوا في ذلك أقبح الغلط.

ولقد بدأ الغرب يتحدث بأفكار جديدة مختلفة عما كان يقوله ما بعد الحرب العالمية الثانية ، منها حق التدخل الإنسانى ،الذى وضع أساساً للتدخل فى الشئون الداخلية للدول، و تحقق بفعله قصف الدول والمجتمعات وإسقاط الحكومات ووصل حد احتلال الدول وطرح الغرب

شعارات حقوق الإنسان وحقوق الأقليات ،وجعل منه أساساً للعودة لأعمال الاحتلال ،وإحداث الانقسامات فى المجتمعات ووسع على أساسها من ضرورات التدخل فى الشئون الداخلية وقد ترافق مع تلك الحالة ظهور العولمة بملامحها الاقتصادية والثقافية والحضارية ، التى كانت عنواناً لهيمنة الغرب فى جميع المجالات على الدول والمجتمعات الأخرى وهنا بدأ أنفاذ مخططات التقسيم ، سواء بوسائل القوة الصلبة بالعمل العسكرى المباشر كما حدث فى العراق وأفغانستان أو باستخدام وسائل القوة الناعمة أعمال استخبارية وإعلامية و دبلوماسية وثقافية وغيرها.

والجريمة فى رفح ليست حادثا عشوائيا بل مخطط ومدبر لها ويتم التجهيز والتدريب له منذ أكثر من ثلاثة أشهر، فماذا كان يفعل المسئولون عن المخابرات فى المنطقة طيلة تلك الفترة التى كان يجرى فيها استطلاع موقع الجريمة ومراقبة تحركات القوات المصرية بكل دقة واختيار أنسب الأوقات لتنفيذ الجريمة لتتحول سيناء إلى إمارة إسلامية وقاعدة لجماعات الجهاد ومخزن كبير للأسلحة المهربة من ليبيا والسودان وغيرهما لمصلحة حماس وغيرها من الجماعات الجهادية التى اتخذت من جبال شبه الجزيرة مقرا لها حدث ذلك وأجهزة الدولة غارقة فى العملية السياسية حتى أذنيها تاركة تجار الأسلحة ينتهكون حدود مصر مع ليبيا والسودان ويهربون الأسلحة ويكدسونها فى سيناء حتى انتشر السلاح فى مصر بشكل غير مسبوق لذا يجب تدمير كل

الأنفاق بين سيناء وغزة ورفح ليست هناك دولة فى العالم تسمح بمثل تلك الأنفاق التى تنتهك سيادتها وتساعد على خرق أمنها القومى وارتكاب الجرائم حتى تحول المستفيدون من تجارة الأنفاق إلى عصابات مسلحة ليس من المستبعد أن تكون تلك العصابات هى التى ارتكبت جريمة رفح لدفع السلطات المصرية إلى إغلاق المعابر حتى تنتعش تجارة الأنفاق التى تدر الملايين على العصابات المسلحة من الجانبين المصرى والفلسطيني.

وهنا تأتى خطورة لعبة بيان القاعدة ،الذى يشكل بداية طرح فكرة جديدة لتقسيم مصر ، وقد سبقه إعلان أحد نصارى مصر موجود فى الخارج تحت حماية ورعاية الأجهزة الغربية والصهيونية ،عن تأسيس دولة للأقباط فالمخطط أصبح باديا للعيان ، وهو إن كان اليوم أمراً بسيطاً وهشاً ومجرد ألاعيب ، فهو فى الغد يصبح أساساً يجرى العمل العلنى على أساسة ،لتحقيق التقسيم والتفكيك مخطط لإقامة إمارة إسلامية في سيناء بتمويل أجنبى حيث ذكر مصدر أمنى أن السبب وراء اعتداءات العريش يبيت ورائها ممثلون لمنظمات خارجية دخلوا المنطقة فى ملابس بدو على دراجات ناريه وسيارات دفع رباعى يحملون لافتات سوداء مكتوب عليها إمارة إسلامية وأخرى لا إله إلا الله ،إن وجود تنظيم تابع لجماعات التكفير والهجرة، يهدف إلى إقامة إمارة إسلامية فى

سيناء ، وبسرعة تدخل الجيش المصرى ليسيطر على الوضع الأمنى وتم استعاده الأمن فى المنطقة.

تزايد القلق في مصر من مخاطر انتشار فكر التكفير المتطرف في منطقة شبه جزيرة سيناء خلال الفترة الأخيرة، خاصة بعد إعلان جماعة أطلقت على نفسها أنصار الجهاد في سيناء مبايعة زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري، ومعاهدته على السمع والطاعة وأعقب ذلك بأسبوع اختطاف ٢٥ عاملا صينيا في سيناء من قبل جماعة إسلامية مسلحة للضغط على الحكومة المصرية للإفراج عن عناصر إرهابية في السجن مسئولين عن هجوم في طابا عام ٢٠٠٤وفي الأشهر الماضية، قامت الجماعات المسلحة بتفجير أنابيب خطوط الغاز المصدر لدولتي الأردن وإسرائيل، وبالهجوم على قسم شرطة العريش إلى جانب تنفيذ عملية استهدفت فيها جنودا إسرائيليين في مدينة إيلات ان فكرة الإمارة الإسلامية تعبير عن التمرد على سلطة –نظام مبارك السابق- لم تمارس معهم سوى العنف لذلك بالنسبة لهم إقامة إمارة إسلامية هو وسيلة لبناء دولة منفصلة عن الدولة التي يحكمها مبارك وأجهزته الأمنية، إلا أن ذلك سطحية من قبل قادة التنظيم، وانعزال عن الواقع، لأن الثورة المصرية أطاحت بنظام مبارك وأدخلته السجن وحتى الآن حصل الاسلاميون على الأغلبية في مجلس الشعب، ففكرة إقامة إمارة إسلامية هو نوع من التقليد للتنظيمات المرتبطة بالقاعدة في أماكن أخرى كاليمن وبعد قيام

الثورة،هرب الكثير من عناصرها من السجون في وقت الانفلات الأمني وخاصة عناصر الشباب هذه العناصر جمعت نفسها وبدأت تشكيل تنظيم مسلح على مدى العام الماضي، وهو ما عرف بأنصار الجهاد في سيناء، ونشاط هذا التنظيم حتى الآن انحصر في تفجير خطوط الغاز والهجوم على أقسام الشرطة والكمائن الأمنية من ناحية أخرى، فكر التكفير فيه جفوة وغلظة على الآخرين، فهو يرى أن كل الناس كفار، وسكنى البادية تعلم الجفوة كما أن مستوى التعليم يؤثر على تبني مثل ذلك الفكر، فمعظم المتهمين السيناويين في السجن كانوا أميين، ومستواهم الفكري والثقافي منحدر للغاية، وفكر التكفير ينتشر في المجتمعات ضعيفة الثقافة والفكر، وضعيفة التعليم، لكن خطورة هذا الفكر هو أنه يرتبط بالعنف.

التجارة الممنوعة والمحرمة

تجارة المخدرات: تل أبيب تغرق أسواقها بكميات كبيرة بأسعار مخفضة ففى دراسة لباحث سيناوي: إسرائيل تسعي لإغراق سيناء بالمخدرات وسعر كيلو الهيروين انخفض من ٧٠ ألفاً إلي ٢٧ ألف شيكل والجرعة وصل سعرها إلي ٥ جنيهات باحث في شئون القبائل: في بعض الأحيان تتغاضي أجهزة أمنية عن حصول بعض البدو علي مخدرات من إسرائيل في مقابل معلومات إحدي الأمهات: ولداي الاثنان يتعاطيان الهيروين وكل ما نريده مصحة علاجية في سيناء لعلاج المدمنين.

سرقة السيارات :- لقد أصبحت سرقة السيارات وتهريبها عبر الأنفاق إلي قطاع غزة تشكل هاجسا مرعبا في شمال سيناء بعد أن تحولت إلي ظاهرة توطدت خلال الفترة الأخيرة في ظل الغياب الأمني وانتشار عصابات مسلحة في أرجاء سيناء تتصل بشبكات أخري في محافظات مصر تقوم بتجميع السيارات بين ضفتي قناة السويس إلي سيناء بأوراق مزورة ليتم تهريبها إلي الأراضي الفلسطيني بقطاع غزة عبر الأنفاق المخصصة لتهريب السيارات سواء كانت كاملة أو بعد تقطيعها ومن ثم إعادة تجميعها مرة أخري في غزة وبات المواطنون في مدن شمال سيناء وخاصة العريش يفقدون الأمل في عودة سياراتهم مرة أخري إذا اكتشفوا اختفاءها من أمام منازلهم وأيضاً من الشوارع حيث يقوم أشخاص مدربون وينتمون لعصابات مسلحة بتشغيل السيارات المتوقفة أمام المنازل أو المؤسسات الحكومية في وضح النهار وفي دقائق تكون تلك السيارات قد اختفت تماما من أماكنها لتتجه مباشرة عبر طرق ملتفة ومدقات خاصة صحراوية إلي منطقة الأنفاق الأرضية المنتشرة علي الحدود المصرية مع قطاع غزة حيث يتم تهريبها إلي القطاع بمبالغ تتراوح ما بين ١٥ إلي ٣٠ ألف دولار للتجار الفلسطينيين الذين يقومون ببيعها للمواطنين هناك بزيادة تتراوح ما بين ٥ إلي ١٠ آلاف دولار ويرجع ذلك إلى حالة الفراغ الأمني والانسحاب الشرطي من مدن شمال سيناء وعدم تواجد الشرطة بمدن الحدود خاصة الشيخ زويد ورفح

مما دفع اللصوص خاصة المحترفين لسرقة السيارات الحديثة في وضح النهار بهدف تهريبها إلي قطاع غزة خاصة أن الظروف داخل القطاع وعلي الحدود أيضا تشجع علي تهريب السيارات عبر الأنفاق من خلال تجارة أصبحت مربحة جداً لمن يعملون بها وباتت تشكل مطمعاً للكثيرين نظراً لسهولتها وربحها السريع الذي يفوق اليوم أرباح تجارة المخدرات لان السوق الفلسطينية متعطشة وجاذبة للسيارات المسروقة ورائجة لبيعها كما تتعرض السيارات لعملية ذبح بشعة من خلال تقطيعها وتحويلها إلي قطع غيار في لحظات مما يساعد في سرعة إخفائها وتهريبها وحسب المصادر الأمنية فان عدد السيارات المسروقة التي قام أصحابها بالابلاغ عنها في مختلف مدن ومناطق شمال سيناء قد وصل إلي نحو ٦٥٠٠ سيارة حديثة والمرجح أن تلك السيارات تم تهريبها إلي قطاع غزة بعد سرقتها من سيناء وأيضاً من العديد من المحافظات المصرية بواسطة عصابات التهريب ويتم إدخالها عن طريق الأنفاق المخصصة لعبور السيارات وبالرغم من قيام جميع الأجهزة الأمنية المتواجدة فى سيناء من إغلاق العديد من هذه الأنفاق وضبط أعداد كبيرة من السيارات المسروقة قبل إدخالها إلي قطاع غزة فان المشكلة الحقيقية تكمن في السيارات التي يتم سرقتها وإدخالها إلي القطاع حيث لا يستطيع أصحابها إعادتها مرة أخري خاصة أن حكومة حماس لا تجرم عملية دخول السيارات المسروقة عبر الأنفاق إلي غزة بل إنها تجد في ذلك

مصدر دخل، حيث تقوم بالحصول علي مبلغ ١٠ آلاف جنيه لتقوم بترخيصها للمواطنين هناك وهو الأمر الذي يجعل إمكانية إعادة تلك السيارات لأصحابها الحقيقيين ضربا من الخيال والمستحيل.

تجارة الأسلحة: توجد تجارة السلاح فى سيناء منذ زمن ولكن انتعش سوق بيع الأسلحة بسيناء بصورة كبيرة خاصة بمنطقة شمال ووسط سيناء في ظل الغياب التام للشرطة حيث شهدت أسعار الأسلحة ارتفاعا كبيرا خلال الفترة الماضية وصل إلي الضعف تحديدا منذ انسحاب الشرطة من شوارع سيناء في الثامن والعشرين من يناير الماضي وذلك وفق النظرية الاقتصادية التي تقول إذا زاد الطلب علي سلعة ما ارتفع الثمن وقد انتعش سوق السلاح بسيناء نظرا لسعي كثير من المواطنين لتسليح أنفسهم لحماية ممتلكاتهم ومنازلهم بينما قام آخرون بتسليح أنفسهم بمنطق استعراض القوة في وقت كانت القوة فيه لمن يملك سلاحا كما تسلح فريق آخر للحصول علي حقوق مغتصبة لم يكن ليحصل عليها لولا هذه الظروف التي تمر بها سيناء في ظل الغياب التام لعناصر الشرطة.

إن الأسلحة النارية انتشرت بصورة كبيرة في الشارع السيناوي والأخطر من ذلك أنها أصبحت بيد صبية صغار غير مسئولين وبيد مجرمين لم يستطيعوا يوماً من الأيام حمل السلاح علنا دون خوف والخطورة أن انتشار السلاح سبب العديد من السرقات والنهب للمنشآت

الحكومية كما ساهم في انتقام العناصر الإجرامية من الشرطة وحرق أقسام البوليس بمدن رفح والشيخ زويد والعريش. ويبرر المواطنون حمل السلاح باختفاء الشرطة ووجود عدد من اللصوص يقومون بالسطو علي المنازل فقام بشراء سلاح آلي للدفاع عن النفس في حالة حدوث أي شيء أو محاولة اللصوص السطو علي منزله وإن هناك ثلاثة أنواع منتشرة من الأسلحة بالسوق وهي الأسلحة الثقيلة وموجودة علي نطاق ضيق والأسلحة الآلية منتشرة بكثافة والأسلحة الصغيرة موجودة علي استحياء ولا يتعامل معها كثير من التجار لقلة الطلب عليها وهناك أنواع أخري من الأسلحة الآلية تباع في الأسواق ويطلق عليها أسماء بدوية غير أسمائها المتداولة وهناك نوعاً خطيراً من الأسلحة الأكثر فتكا وهي منتشرة بكثرة في سيناء وهي أسلحة الآر. بي. جي ويوجد منها نوعان النصف متر ويباع ب ١٨ ألف جنيه و المتر ويباع ب ٢٥ ألف جنيه.

وحول مصادر الأسلحة فإن معظم الأسلحة تأتي مهربة من السودان ودول أفريقيا ويتم تهريبها عن طريق الدروب الجبلية حتي تصل إلي سيناء وهناك أنواعاً أخري يتم تصنيعها في ورش الأسلحة ينتشر معظمها بالقاهرة.

أما في الفترة الأخيرة فمعظم الأسلحة تم جلبها مهربة عن طريق الأنفاق من قطاع غزة لتباع في أسواق سيناء ويقف وراء عمليات

التهريب تجار كبار معظمهم من محافظات القاهرة والشرقية والإسماعيلية بالإضافة إلى سرقة كميات كبيرة من الأسلحة من أقسام الشرطة والمقار الأمنية التي تم اقتحامها وسرقتها وإحراقها بعد ذلك والأسلحة موجودة في سيناء منذ فترة ولكن ليس بهذه الصورة الكبيرة. وهناك ترتيبات وإجراءات أمنية للحد من انتشار الأسلحة بعد تحقيق الأمن في ربوع سيناء فالقانون لا يجيز حمل السلاح بدون ترخيص ولقد قرر المجلس الأعلي للقوات المسلحة إعطاء مهلة للمواطنين من أبناء محافظة شمال سيناء لتسليم الأسلحة النارية التي بحوزتهم حتي نهاية يونيو الجاري دون عقوبات أو مسئولية جنائية علي حاملي هذه الأسلحة بعد أن تعليمات صدرت لمديرية أمن شمال سيناء وأقسام الشرطة والقوات المسلحة لتسلم الأسلحة من المواطنين وبعد هذا الموعد سوف تصل عقوبة حمل السلاح بدون ترخيص للسجن المؤبد.

تجارة الأعضاء البشرية

لقد كانت سيناء مسرحاً لعمليات سرقة الأعضاء فالفضاء الممتد والممرات الواسعة والطبيعة الجبلية أعطت فرصة لذئب بشرى وبمساعدة ضباط مصريين من جهاز العادلى وحاخام اسرائيلى وضباط صهاينة تمكنوا من الاتجار فى الأعضاء البشرية بقتل ضحاياهم ونقل اعضو المسروق خارج البلاد فى أقل من ثلاث ساعات وهذا ما كشف عنه المكتب الاعلانى للمباحث الفيدرالية الأمريكية حيث فجر المكتب

مفاجأة من العيار الثقيل حيث ذكر أن وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي علي علاقة خفية مع سليمان عبد الله السلطان النخلاوي الذي لقي مصرعه أول أمس علي يد قبيلة التياها البدوية والمعروف عنه المتاجرة في الأعضاء البشرية وتهريبها إلي أمريكا .

وأرجع الجهاز الأمريكي قتل السلطان إلي رفع الحماية التي وفرها له حبيب العادلي حيث كان من بين أكبر عملائه في سيناء وهو ما مكنه من تكوين شبكة خاصة بتجارة الأعضاء وعلي رأس هذه الشبكة ليفي اسحق روزنباؤم وهو حاخام في مدينة القدس وهي أكبر شبكة للمتاجرة بالأعضاء البشرية وفي هذا الإطار قامت المباحث الفيدرالية الأمريكية بإخفاء قضيته بعد القبض عليه مقابل إفشائه لجميع المعلومات وتتبع المعلومات الجديدة نتيجة اتصالاته تمهيدا للقبض علي بقية أعضاء الشبكة حتى تم قتل سلطان في سيناء وكشف المكتب الإعلامي أن المباحث الفيدرالية الأمريكية حققت في قضية تجارة الأعضاء البشرية منذ عام 2009 سراً في ملفات عشرات المسئولين والضباط بعد أن حصلت علي أدلة بأسماء الضحايا وملفاتهم الطبية من داخل منزل ومكتب الحاخام ليفي اسحق الذي كان يدير عملية المتاجرة في الأعضاء البشرية للأفارقة والمصريين في حي بورو بارك في ضاحية بروكلين الأمريكية والحاخام الإسرائيلي المقبوض عليه لدي المباحث الفيدرالية كان يحصل من القتيل السيناوي علي أعضاء الكلي التي درت تجارتها

أرباحا طائلة وتهريبها عبر الحدود من خلال وضعها في أوعية حفظ عالية الجودة عن طريق ضابط إسرائيلي يقوم بنقلها خلال ٣ ساعات من الاستلام إلي تل أبيب حيث يقع المستشفي الخاص تمهيداً لنقلها لأمريكا بصحبة أطباء متخصصين في تعقيم ونقل الأعضاء،لأن الأعضاء البشرية المهربة مطلوبة للغاية لأثرياء أوروبا وأمريكا ممن يحتاجون لعمليات نقل الكلي وأعضاء أخري يبرز في هذا الإطار أن سعر الكلي التي كانت تبيعها شبكة الحاخام الإسرائيلي المسروقة من قتيل سيناء يصل إلي عشرة آلاف دولار، بينما تباع الكلي المصرية بـ١٥ ألف دولار بعد شرائها عن طريق سلطان من ٥ إلي ١٠ آلاف جنيه من مواطنين فقراء في سيناء والدلتا، بالإضافة لأفارقة يعيشون تحت رعايته تمهيدا لتهريبها لإسرائيل المثير أن سليمان عبدالله السلطان كان يستعين بعدد من الأطباء للكشف وسرقة الأعضاء تحت دعوي أنه يهتم بهم وأيضا من ضمن خطة التمويه الذي يقع عليه الاختيار من جانب الأطباء لسرقة أعضائه حيث يأخذ الضحية ويقوم باصطحابه في رحلة ليلية علي أساس أنه سيهربه إلي إسرائيل إلا أنه يقوم بقتله في الطريق لسحب أعضائه عن طريق الطبيب المصاحب له ترتيبا علي هذه التطورات أصدرت المحكمة الأمريكية حكما بسجن الحاخام الإسرائيلي خمسة أعوام بعد الموافقة علي عقد صفقة قانونية كشف فيها الحاخام جميع التفاصيل بعملية تجارة الأعضاء وتم توثيق القضية بالصوت والصورة ولكن

الخطير أن ملف قضية الحاخام الإسرائيلي تاجر الأعضاء البشرية كشف عن أن عدد الأعضاء البشرية التي تم بيعها يبلغ ٤ آلاف عضو بشري من الأفارقة والمصريين وهذه القضية قليل من كثير كانت الحكومة المصرية تعلمه وتسكت عنه٠٠٠ لماذا ؟ لا أعلم .

دفن النفايا النووية الاسرائيلية فى سيناء

أكد خبراء الطاقة النووية ان اسرائيل تقوم بدفن النفايات والمخلفات النووية في صحراء النقب بالقرب من الحدود الشرقية مما يعرض سيناء بأكملها لمخاطر متعددة قد لا تظهر نتائجها السلبية والمدمرة سريعا وإنما تحتاج لمرور عدة سنوات ربما تصل إلي اكثر من ١٠ سنوات.

وأوضح الخبراء ان الشروط والخطوات الخاصة بعمليات التخزين أو نقل المخلفات لحين دفنها يجب أن تكون دقيقة ولكن غير معروف مدي التزامهم القواعد التي تضمن شروط السلامة التام وطالبوا بضرورة تشديد الرقابة علي الحدود وانشاء مراكز للرصد الصحي إلي جانب شبكات الرصد البيئي حتي يتم احكام الرقابة والمتابعة بشكل يمكننا من الحد من خطورة هذه المواد والمخلفات النووية وقد اشاروا إلي ضرورة قيام هيئة الرقابة النووية التي تم انشاؤها مؤخرا بأعمال فحص دورية تشمل الأرض والنبات والمياه وباعماق مختلفة حماية لأهالي سيناء من الاصابة بالأمراض الخطيرة يقول د.مرتضي العارف مدير مركز الحد من

المخاطر بجامعة القاهرة سابقا أن النفايات تعد من القضايا الشائكة التي تتطلب عدة خطوات وقواعد لكي تأمن البيئة ومن يعيش عليها والمخاطر المتعددة الناجمة عنها أهمها مراعاة الدفن في الأماكن المجهزة بتصميمات هندسية تمنع تسرب أي نوع من النفايات الصلبة أو الغازية أو النووية لأن هناك بعض المواد قابلة للتحلل والنفاذ داخل الأرض وتتسرب لتختلط بالمياه الجوفية.

وأن التسربات الاشعاعية تؤثر أيضاً علي المياة الجوفية لكن ما يطمئن هو وجود محطات الرصد التي تسجل هذه الاشعاعات بدقة شديدة لذلك تبدو أهمية وجود عمليات الرصد الأرضي أي مراقبة عمليات دفن النفايات لأن اسرائيل قد وقعت علي اتفاقية بازل الخاصة بعدم دفن النفايات الخطرة عبر الحدود لكن هذا لا يمنع أننا بحاجة إلي رقابة قوية ومستمرة من الأجهزة المختصة حتي نؤمن حدودنا وأرضنا من أية عمليات مخالفة للقوانين والاتفاقيات.

أيضاً لابد من إجراء دورات تدريبية وتأهيل العاملين في المجال الرقابي علي النفايات نظراً لأن هناك قوائم خاصة بأنواعها ويتم تجديدها طبقا للنشاط النووي الموجود داخل أي دولة وأخيراً تظل النفايات قضية لابد أن تكون محط اهتمام من جميع الأجهزة الرقابية المعنية لأن لهم دوراً فعالاً في الحفاظ علي الأمن والأمان البيئي سواء لسيناء أو لأي منطقة تقع داخل الأراضي المصرية.

قلق أوروبى وتحذير لمصر

بعض الدول الأوروبية أصبحت قلقة جدا من التوجهات الإسرائيلية فأجرت اتصالات مع دول عربية شرحت من خلالها عناوين المخطط الإسرائيلي فوصلت تحذيرات إلى المجلس العسكري المصري ، ومن هنا جاء التحذير الذي أطلقه المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس العسكري وهدد إسرائيل بقوله من يقترب من حدود مصر سنكسر قدمه والمشكلة التي يواجهها المجلس العسكري المصري أنه في واد والقوى السياسية المصرية في واد آخر فالمجلس العسكري يتحسب ويستعد لعدوان عسكري إسرائيلي أصبح مؤكداً ومسالة وقت لا أكثر ، والقوى السياسية المصرية المتعطشة للديمقراطية لا تأبه بالتهديدات التي تواجه مصر وسيادة مصر على سيناء حتى خرج أحد المتحدثين من إحدى القوى السياسية ليقول أن المزاعم حول التهديدات الإسرائيلية لمصر تصب في مصلحة مرشح ما في الرئاسة على حساب مرشحين آخرين وفي يوم اعتصام العباسية وتهديد المتظاهرين باقتحام وزارة الدفاع المصرية توافرت معلومات أن إسرائيل استعدت في ذلك اليوم لاجتياح سيناء وحددت ساعة الصفر الثالثة من بعد الظهر في حال نجاح المتظاهرون فى اقتحام وزارة الدفاع المصرية لأن الجيش المصري سيكون فى نفس الحالة في حرب يونيو ٦٧ حيث انقطعت الاتصالات بين

قيادة الجيش والقطاعات المختلفة البرية والبحرية والجوية وسلاح الصواريخ وكان اعتصام العباسية وتهديد المتظاهرين باقتحام وزارة الدفاع فى إطار مصالح حزبية ضيقة رغم أن خطراً جسيماً كان يتهدد مصر بسبب لامبالاة بعض القوى السياسية المصرية واستهتارها بالتهديدات التي تواجه مصر .

وقبل سنوات روى الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك لزعيم عربي أنه بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق مناحم بيجين من السادات أن تتخلى مصر عن جزء من سيناء مقابل حصول مصر على تعويضات ضخمة فرفض السادات هذا العرض الذي تم بحضور حسني مبارك نائب السادات آنذاك ، ورفض السادات أي نقاش في هذا الموضوع .

فالمخطط الإسرائيلي ليس جديدا باقتطاع جزء من سيناء ولكن إسرائيل ترى الآن أن الظروف مواتية لتنفيذه مستغلة الظروف الداخلية التي تعيشها مصر.

الموساد وسيناء

يعمل الموساد في سيناء ويدرس كل كبيرة وصغيرة وذلك منذ احتلالها عام ١٩٦٧ وبعد الاحتلال بأقل من شهر والتواجد الاستخباراتى فى سيناء منذ فترة طويلة وقد أرجعها البعض إلى ما قبل طلب هرتزل جزء من سيناء من السلطان عبد الحميد وقد رجّحت صحيفة شينخوا الصينية أن يكون للشين بت اليد العليا وهي التي قدمت المعلومات الاستخباراتية التي مكنت الجيش من التحضير للهجوم الذى قتل فيه المسلحون ال ١٦ من الجنود المصريين في نقطة تفتيش في شمال سيناء بالقرب من الحدود الاسرائيلية وسهّلت اشتباك الطائرات والدبابات وقوات المشاة الاسرائيلية مع المسلحين وأوقفتهم خلال دقائق بعد عبورهم الحدود والمعلومات الاستخباراتية التي قدمتها وكالة شين بيت، والتي شاركت فيها نظيرتها المصرية، منعت هجوما كبيراً مميتا كان من الممكن أن يودي بحياة عدد كبير من المدنيين والجنود الإسرائيليين وقد أوضحت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن أربعة ضباط من الموساد الإسرائيلى اخترقوا الحدود الدولية وتسللوا إلى داخل الأراضى المصرية برفقة اثنين من البدو بهدف تنفيذ عملية اغتيال أحد نشطاء الجهاد المتورطين فى مقتل سياح إسرائيليين وأن هذه هى المرة الأولى التى تتأكد فيها الاستخبارات المصرية من اختراق ضباط إسرائيليين لأراضٍ

مصرية بعد اتفاقية السلام بين القاهرة وتل أبيب، موضحة أن بيانا صادرا عن جماعة أنصار بيت المقدس يؤكد تصفية عويضة بصاروخ أطلقته طائرة إسرائيلية بدون طيار للاشتباه فى تورطه فى هجمات على أهداف إسرائيلية وقد تم تحديد الجواسيس الذين شاركوا وأوصلوا ضباط الموساد الذين نفذوا عملية الاغتيال وهم منيزل محمد سليمان سلامة المسئول عن تجنيد باقي الجواسيس وقد قتل فيما بعد وفصل رأسه عن جسده ونشرت صوره على المواقع الاليكترونية وسلامة محمد سلامة العويدة وسليمان سلامة حمـــدان .

أما الجاسوس سليمان سلامة حمدان ففور تأكد عائلته من تورطه في الأمر وعمله مع الموساد ضد أمته تبرأت منه وسلمته إلى أقارب الشهيد ليقتصوا منه .

أما الجاسوس سلامة محمد سلامة العويدة فقد هرب الى داخل الكيان الصهيوني مكللاً بالعار والخزي منتظراً القصاص العادل.

والأخوان المسلمون في موقعهم الالكتروني قالوا إن المسئولية عن الهجوم يمكن ان تنسب للموساد الإسرائيلي في محاولة من إسرائيل لتقويض حكومة الرئيس المصري محمد مرسي ودللوا على هذا أنها أصدرت تعليمات لمواطنيها الصهاينة الموجودين في سيناء بمغادرتها على الفور قبل الحادث بعدة أيام والسرعة التى أعلنت بها الخبر وسرعة إطلاق النار على المدرعة التى دخلت أراضيها كما أن هذا الحادث ربما

كان بالون الاختبار للدكتور مرسى ومدى اهتمامه بسيناء بكل هذا دللت جماعة الأخوان المسلمين على أن هذا الحادث لا يخرج من تحت عباءة الموساد وتم تعزيز التواجد الاستخبارى بعد حرب يونية فهناك وحدة غسرائيلية اسمها ٢٤٢ تابعة للموساد الإسرائيلى ، أنشئت عام ١٩٧١ فى سيناء وهناك غيرها وحدات أخرى مختصة بكل بلد أو منطقة ، حيث أنشأ الموساد مجموعات لتكون وثيقة الصلة بالمكان الذى ستعمل به ، وتتولى غرس أعضائها فى تلك المناطق ، ويجب أن يكون هؤلاء العملاء شبه من يعيشون فى تلك المناطق ويعيشون مثلهم فيكونون الخلايا النائمة ، وبعدها يقوم هؤلاء بعمليات التجنيد والتحريض للسكان كما يقومون هم بعمليات اخرى لزعزعة الاستقرار وتحقيق أهداف الموساد وإسرائيل وهناك وحدة خاصة لكل دولة عربية ، يتعايش افرادها داخل تلك الدولة فهناك إيجوز وتضم وحدات الدروز سواء فى لبنان أو سوريا ووحدة دجالنين فى لبنان ، ووحدة حازوف وتعمل فى سوريا ، ووحدة شاكيد التى تعمل فى الأردن وشمال السعودية والمادكال التى تعمل على مستوى العالم العربى ككل وكذلك الوحدة كيدون التى تعمل فى حوض النيل والجماعات المتطرفة غالباً هى اليد وبالطبع فإن اليد تتحرك بناء على أوامر من المخ ،هذا بالضبط هو شكل العلاقة بين إسرائيل والغرب عامة الذين يحركونها وبين تلك الجماعات التى تضم المطاريد الفارين

من القاهرة وبقية المحافظات والذين هربوا من السجون وربما أيضاً بعض الفلسطينيين الهاربين ٠

وعن الأحداث الأخيرة فى رفح فإن أصابع إسرائيل تعبث فى سيناء لتثبت للعالم عجز مصر عن حمايتها وبين الفينة والأخرى تقوم بعمل إرهابى لتثبت صحة نظريتها فهى دائماً وراء أعمال العنف فى سيناء ويؤكد ذلك ما حدث مؤخراً على الحدود الشرقية معها فى رمضان والذى راح ضحيته بضعة عشر من أبنائنا ٠

١ ـ فالحادث يمثل تحدياً وجس نبض للرئيس مرسى باعتباره مدنيًا ومن خارج المؤسسة العسكرية٠

٢ ـ وفتح معبر كرم أبو سالم قبل تنفيذ العملية بأكثر من ١٢ ساعة، الذى تم إغلاقه منذ شهور يثير علامات استفهام وحجم النيران الذى استخدمته إسرائيل فى أحداث رفح يؤكد أنها كانت فى حالة تأهب٠

٣ ـ تحذير تل أبيب رعاياها بمغادرة سيناء قبل وقوع الحادث بـ ٧ ساعات يثير احتمال تورطها ٠

٤ ـ الإسرائيليون يحاولون تدويل قضية سيناء بحجة أن مصر لا تستطيع السيطرة على قطاع غزة ووضع حلول جذرية وواقعية لحل مشكلة الفراغ الأمنى والإستراتيجى فى سيناء ضرورة حتمية

٥- استباق التليفزيون الإسرائيلى ببث التفجيرات فى رفح يرجع إلى مصادر فى جيش الدفاع الإسرائيلى لتواجد محطات إنذار وكاميرات مراقبة فى منطقة الحدود

٦- إسرائيل طلبت من الرئيس السابق الدخول فى مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين ومبارك كاد يستجيب لها

٧- إعلان قوى ثورية مصرية بشكل مستمر عن أنه لابد من تعديل اتفاق ممر صلاح الدين، الذى يربطنا بغزة لأن قوات حرس الحدود الموجودة فيه ضئيلة.

٨- تل أبيب تريد دخول سيناء واحتلال ١٠ كيلو مترات لتحولها لنقطة عازلة

٩- غير مقبول أن تستأذن دولة الثورة فى دخول جنودها إلى سيناء والإبقاء على بنود كامب ديفيد بعد حادث رفح، كما هى بدون تعديلها مستحيل

١٠- الإمكانات والقدرات العسكرية للجيش منهكة لانشغاله بالحياة السياسية ووظيفة الجيوش حماية الحدود وليس الوقوف فى الميادين.

١١- الإعلام الصهيونى مذهول من الحادث ويصوره على أنه معركة حقيقية فى فيلمٍ سينمائى من أفلام هوليوود

الاعتداء الإجرامى الإرهابى الخطير، الذى وقع على نقطة أمنية لقوات حرس الحدود بمدينة رفح فى سيناء منذ يومين، وأدى إلى

استشهاد ١٦ عسكريا من القوات المصرية دون ذنب، وإصابة آخرين بإصابات خطيرة أصاب جموع المصريين بالصدمة، وخلف حالة من الحزن لدى الجميع، حيث أخذ هؤلاء على غرة وهم يتناولون إفطارهم لحظة رفع أذان المغرب بعد يوم صيام فى شهر رمضان.

محاولة تدويل سيناء

تعددت المحاولات الإسرائيلية من أجل الاستيلاء وفرض السيطرة علي منطقة شبه جزيرة سيناء وإعادة اغتصاب هذا الحق المزعوم من الأراضي المصرية وتعدت هذه الأطماع نطاق الحلم وتحولت التخوفات الكبيرة بعد ثورة ٢٥ يناير وإسقاط النظام السابق الذي تبين بعدها أنه كان متورطاً مع إسرائيل في تصدير الغاز لها بقليل من الجنيهات والتستر علي بعض المصالح الإسرائيلية في مصر والسكوت علي تقدم إسرائيل وقواتها في سيناء لعشرات الأمتار والتي تعد مخالفة لاتفاقية كامب ديفيد ، يأتي ذلك مع تخوف سيطرة الإسلاميين علي الحكم في مصر ومساعي التدخلات المصرية في الشئون العربية مثلما حدث بعض النزاع بين حركتي حماس وفتح فى مصر في مبني المخابرات العامة وجري التصالح بين الحركتين كل هذا أدي إلي تزايد الممارسات الإسرائيلية في المنطقة فسعت إلي إثارة البلبلة والفوضي في الجانب المصري وتعددت إلي الاشتباه في دخولها لتفجير خط الغاز في إسرائيل والقيام بخطف

واغتيال بعض الجنود المصريين علي الحدود الإسرائيلية ناهيك عن مساعي إرسال صورة سيئة عن عدم قدرة الأمن المصري في السيطرة علي هذه المنطقة التي تعددت فيها الأحداث وحالات الخطف والتعدي علي الأقسام وانتشار السلاح

وإسرائيل كفكر استراتيجى فى الوقت الحالى تفكر فى تدويل سيناء لأن مساحتها ٥٦ ألف كيلو متر وتمثل مساحة شاسعة وبصورة أو بأخرى لا تستطيع إسرائيل التحرك فيها دون أجهزة معلومات واستخبارات وشاباك، وبالتالى فى نهاية المطاف من الممكن أن تصل الحالة المصرية إلى تدويل سيناء.

ولكن هناك منظمات صهيونية مثل إيباك فى واشنطن وغيرها هى المسيطر الأول على الإعلام ووسائل الاتصال والجامعات ومراكز الأبحاث فى أمريكا تصرح بأن الفراغ الأمنى فى سيناء يتطلب تدخلاً دولياً وتكون سيناء تحت الائتمان الدولى والدولة المصرية دولة ضعيفة، وليس لديها قدرات على أرض الواقع لحماية حدودها وبذلك تدخل تحت الائتمان الدولى وتدخل قوات دولية تحمى الحدود مع مصر، وبذلك يحاول الباحثون الإسرائيليون تدويل قضية سيناء بحجة أن مصر لا تستطيع السيطرة على قطاع غزة.

ولقد أثار ما عرضته الإدارة الأمريكية للتدخل في حماية سيناء أمنيا ردود الأفعال رافضة تماما لأي تدخل خارجي وأكدت سيادة مصر ودور القوات المسلحة المصرية إن القبول بالعرض الأمريكي يعد تنازلا عن الحق الأصيل لمصر في حماية أرضها والدفاع عن حدودها حيث أن الحل يكون في الضغط من أجل تعديل اتفاقية كامب ديفيد والاستفادة من الظروف الراهنة والسماح بعودة الجيش المصري بكامل العتاد والسلاح لأرض سيناء التي تعد جزءا أصيلا من أرض الوطن والتدخل الأمريكي في هذا الوقت سيكون مقدمة لإعادة احتلال سيناء.

كما أعلن وجهاء من قبيلة المساعيد رفضهم مقترحات تدويل قضايا البدو فى سيناء وأيضا الحرص على نبذ العنف وحل القضايا من خلال العرف والقانون فى سيناء

وبعيدا عن لغة الإدانات والتهويلات وبعيدا عن نظرية المؤامرة ، فمن الواضح للعيان أن الأحداث الجسام التي تجري علي أرض سيناء وخاصة ما حدث في رفح ، مخطط لها من قبل أطراف لها مصلحة حقيقية في إحداث فوضي مدمرة في مصر ، خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ووصول الرئيس مرسي إلي الحكم ، وأن تكون شبه جزيرة سيناء خارج السيطرة المصرية مما يحدث فراغا أمنيا واستراتيجيا تكون له أصداء دولية وإقليمية خاصة وإسرائيل تعمل جاهدة من خلال أجهزتها الاستخباراتية علي إحداث زلزال وفوضي في شبه جزيرة سيناء وخاصة في مناطق

الحدود والمعابر ، بالإضافة إلي ما يجري من صراع دولي وإقليمي علي الأراضي السورية، لتعطي رسالة للعالم بضرورة التحرك والتدخل تحت مظلة الأمم المتحدة ، وبتحريض من الإدارة الأمريكية.

واللوبي الصهيوني طالب بضرورة تدويل شبه جزيرة سيناء المصرية ، وأن يخضع هذا الملف الذي أصبح خارج السيطرة المصرية بالفعل للإشراف الدولي ، وتصوير ما يحدث في سيناء علي أنه كارثة لإسرائيل وخاصة في ظل التسريبات الإسرائيلية المتعمدة بأن تنظيم القاعدة - وهنا مربط الفرس لأنه يخلق تعاطفا دوليا وأمريكيا مع إسرائيل- قد أصبح موجوداً في سيناء ، ناهيك عن الجماعات الأصولية الإرهابية التي أعلنت أن سيناء إمارة إسلامية ، مما يهدد الأمن القومي الإسرائيلي ، ويؤكد ذلك تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أثناء زيارتها الأخيرة لمصر ، بأن سيناء غير آمنة وفي نفس الوقت تستغل إسرائيل الأحداث لتوجيه رسالة إلي الدكتور محمد مرسي بألا يقترب من اتفاقية كامب ديفيد ، وملاحقها الأمنية التي تحتاج إلي التعديل بما يتيح لمصر وجيشها أن يبسط نفوذه علي أراضي سيناء المصرية ، خاصة مناطق الأنفاق التي أصبحت مصدر تهديد حقيقي للأمن القومي المصري

وإذا أضفنا إلي ما سبق انشغال القوات المسلحة وكافة الأجهزة الأمنية المصرية بكافة فروعها في الأزمات الداخلية المتسارعه والعنيفة

والمتلاحقة داخل البلاد ، فيجعلنا هذا نفكر كثيرا في أن النخب السياسية التي ابتليت بها مصر والتي تسعي جاهدة لخلق حالة من عدم الثقة بين القوات المسلحة والشعب، وتحاول تشويه القوات المسلحة ، وتحرض علي الهجوم علي وزارة الدفاع ، تجد فيها إسرائيل ضالتها المنشودة ، إذ أن انشغال الجيش المصري ، فرصة ذهبية لإسرائيل كي تقوم باستكمال بناء الجدار العازل ، واحتلال جزء من سيناء ، وتصدر لمصر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، لتفرض سياسة الأمر الواقع ، بأن سيناء هي الوطن البديل والآمن للفلسطينيين ، وبهذا يتم إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ، وفق مصالح إسرائيل وحدها وبعيدا عن الدبلوماسية وعدم استباق الأحداث ، فإنه يجب علي الرئيس مرسي باعتباره القائد الأعلي للقوات المسلحة والمجلس العسكري أن يصدر قرارات فاعلة يمكن تطبيقها علي أرض الواقع ، وذلك بأن تعلن مصر ضرورة تعديل اتفاقية كامب ديفيد وأن تقوم ببسط السيطرة الأمنية من خلال القوات المسلحة وليس من خلال الشرطة علي كل شبر في سيناء وخاصة منطقة الحدود مع إسرائيل ومناطق المعابر والأنفاق ، وإلا سنجد أن إسرائيل وفي غفلة من الزمان تسيطر علينا مدعومة بالأمم المتحدة

إن الهدف الحقيقي لهذا المخطط هو إسقاط الدولة المصرية وتفكيكها ، لذا يجب أن نسارع برد عملي ، قبل أن يأتي يوم لن ينفع فيه إخوان ولا

غير الإخوان ، فسقوط مصر هو سقوط للعالم العربي وكفانا كلاما نريد أفعالا..

ومنذ أسابيع بدأت إسرائيل بإجراء اتصالات دبلوماسية سرية مع الدول الأوروبية وأمريكا بغرض طلب مساندة الدول الأوروبية وأمريكا للقيام بعملية دبلوماسية وإعلامية تركز على أن سيناء أصبحت بقعة نشاط واسع لتنظيم القاعدة ومنظمات جهادية وأن مصر فقدت السيطرة على سيناء وأن سيناء أصبحت تشكل خطراً جسيماً على أمن دولة إسرائيل والخطة العسكرية الإسرائيلية تتحدث عن إقامة منطقة عازلة على الحدود المصرية الإسرائيلية وجدار فاصل.

ومصر الآن محاطة بواقع تدويل أو تقسيم في حدودها الجنوبية مع السودان وفي حدودها الغربية مع ليبيا وهذا الواقع مرشَّح لمزيدٍ من التدهور والتأثير المباشر على أمن مصر وأوضاعها الداخلية كذلك المخاطر المحدقة في الحدود الشرقية الجنوبية لمصر على باب البحر الأحمر حيث هاجس الحرب الأهلية في اليمن أمّا على الطرف الشرقي الشمالي، فمصر مهدّدة أيضاً باحتمالات الانفلات الأمني والسياسي الممكن حدوثه في الشرق العربي نتيجة تفاعلِ حادث الآن بين أوضاع داخلية وأشكال مختلفة من التدخّل الإقليمي والدولي السافر في العراق وسوريا ولبنان هذا كلّه في ظلّ حضور حكومة نتنياهو وما هي عليه من مواقف سياسية ومشاريع تقسيم للمنطقة، ومن فيها من مسئولين دعوا

أيام حكم حسني مبارك علناً إلى ضرب مصر، فكيف يفكّرون الآن بعد ثورة يناير فيها؟

ولقد نقلت صحيفة الشروق المصرية في عددها يوم ٢٠١١/٦/٤ عن الجيش المصري تحذيره من مخطّط لتقسيم مصر إلى ثلاث دويلات وأن القوات المسلحة لديها وثائق تشير إلى مؤامرة تحيكها أطراف داخلية وخارجية لتفتيت مصر إلى ثلاث دويلات، وطرد الفلسطينيين من غزة إلى سيناء، وتقسيم الدول العربية على غرار ما حدث في السودان.

مخطط لإعادة الاحتلال

إن الحقائق تؤكد وجود مخطط مدروس جاري تنفيذه وهو مخطط قديم ورغم الفكرة الشيطانية التي عمد بها الرئيس السادات لاسترجاع سيناء إلا أن اليهود مازالوا يحلمون بتنفيذ هذا المخطط ولذلك دائماً ما يقولون أن السادات خدعهم وفي عام ٢٠٠٦ وزعت المجموعة الدولية للأزمات وهي منظمة دولية في أوروبا تقريراً بعنوان هل سيناء مصرية ؟ وما زالت الأيادي الخفية الإسرائيلية تشكك في مصرية سيناء إلي حد جعل أستاذاً للعلوم السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية يسأل مؤخراً منذ متي كانت سيناء مصرية؟ وقال مناحم بيجين في كتابه قصة الأرجون أن أرض إسرائيل ستعود لشعب إسرائيل كاملة وللأبد وإسرائيل ومنذ

انسحابها من سيناء بعد اتفاقية السلام لا تزال تعتبر أن سيناء محتلة بالنسبة لهم ويقيموا احتفالات جنائزية في الخامس والعشرين من أبريل كل عام حزناً علي ضياع سيناء ولم يقتصر ذلك علي سرقة سيناء فقط بل تعدي ذلك إلي محاولة تشويه وسلب وضعها الديني المقدس من مصر فعلينا أن نعي جيداً أن المحاولات الصهيونية لاستعادة سيناء بثرواتها هدف ذو أولوية لهم ولكن اتفاقية السلام تحول دون ذلك ولهذا يتحتم علينا الآن استرجاع الوضع الذي كان سائداً في سيناء قبل زيارة السادات لإسرائيل والتعجيل بتنميتها لذلك فمن المهم أن تعمل جميع المؤسسات الثقافية والتعليمية علي ترسيخ الهوية المصرية لشبه جزيرة سيناء وهي هوية ليست محل شك ولكن تقويتها أمر ضروري كما يجب الرد المستمر علي كل ما يقال وينشر في وسائل الإعلام المشبوهة بتوضيح الحقائق .

ولقد نشر مركز بيجين السادات للدراسات الاستراتيجية دراسة جاء فيها ان الثورة المصرية بجانب الثورات العربية وإيران خلقت وضعاً أمنياً أكثر خطورة بالنسبة لإسرائيل منذ نهاية الحرب الباردة وأن الجو الأمنى فى إسرائيل هو الأسوأ الآن مما كانت عليه فى أى وقت مضى خلال العقدين الماضيين وكشفت الدراسة التى أعدها إفرايم إنبار أستاذ العوم السياسية فى جامعة بار إيلان أن تل أبيب ستضطر فى ظروف معينة إلى استعادة أجزاء من سيناء فى ظل حكم محمد مرسى بسبب

الوضع الأمنى السئ بعد سقوط حسنى مبارك ومما يؤكد رغبة إسرائيل فى إعادة احتلال إسرائيل لسيناء ما يلى:-

- أظهر المعهد الديمقراطي التابع للكنيست الإسرائيلي في استطلاع للرأي، أن ٨٩% من الإسرائيليين يؤيدون إعادة احتلال سيناء، وذلك بالتزامن مع الذكرى الـ٣٠ لتوقيع معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية التي عادت بموجبها سيناء إلى أحضان الوطن بعد سنوات من الاحتلال الذي استمر من ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٩ وهو ما يعني أن النوايا منعقدة، ولكن يبقى التوقيت فقط.

- ما تم الإعلان عنه مؤخرًا من اكتشاف محاولات لليهود للتملك في سيناء بطرق احتيالية والمتورط فيها لواء شرطة سابق طلب إسرائيل مؤخرًا إنشاء فندق لليهود في العريش بتكلفة ٥٠٠ مليون دولار، وهو ما يعني تكوين بؤرة استيطانية في سيناء .

- تصريح بعض أهالي رفح أن هناك من ساومهم على شراء أراضيهم بأسعار مغالى فيها جدًا وذلك السيناريو مخيف جدًا، ويعني أن الأطماع واضحة جلية وإن كانت مؤجلة لحين تصل مصر إلى مرحلة أشد من الترهل والضعف.

obeikandl.com